بورصة الكويت
BOURSA KUWAIT

دليل إعداد تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية

إصدار العام 2026

اتصل بنا

بورصة الكويت
الشرق - شارع مبارك الكبير - الكويت
ص.ب: 22235 الصفاة 13083 الكويت
هاتف: 22992000 965+
فاكس: 22440476 965+

إدارة شؤون الاستدامة المؤسسية

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع إدارة شؤون الاستدامة المؤسسية في بورصة الكويت عبر البريد الإلكتروني:

esg@boursakuwait.com.kw

المحتويات

نبذة عن الدليل	4	أطر ومعايير إعداد تقارير الاستدامة الدولية	12
توجّه موحّد للتنمية المستدامة	5	إرشادات حول إعداد تقرير الاستدامة	18
نمو استدامة الشركات	6	مقاييس الاستدامة الموصى بها	22
لماذا ينبغي على شركتك الإبلاغ عن قضايا الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية؟	8	الإرشادات النسبية للشركات الناشئة	34
أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة	10	البيان الختامي	38

قامت بورصة الكويت بتعديل هذا الدليل تطبيقاً لقرار هيئة أسواق المال رقم (136) لسنة 2022 بشأن مقتضيات التمويل المستدام الصادر بتاريخ 2022/8/25 والمادة (1-17-3) من الكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

نبذة عن الدليل

أصدرت بورصة الكويت دليل إعداد تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG) لدعم الشركات المدرجة في الإفصاح عن ممارساتها المتعلقة بالاستدامة وأدائها في هذا المجال، بطريقة واضحة ومنظّمة تتسّم بالشفافية.

يهدف هذا الدليل إلى تلبية التوقعات المتزايدة للمستثمرين والجهات التنظيمية وأصحاب المصالح خلافهم بغية الحصول على معلومات موثوقة ومتسقة حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، مع تعزيز ثقة السوق والمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة في الكويت.

يعكس هذا الإصدار المحدث أحدث التطورات في تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية على الصعيدين المحلي والدولي، حيث تم إعداده وفقاً لمتطلبات المادة رقم (1-17-3) من الكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج) من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال، والتي تنص على أن تقوم البورصة بإعداد دليل إرشادي شامل للشركات المدرجة لتقوم الشركات بالاسترشاد به عند إعداد تقاريرها المتعلقة بالاستدامة، ويعتمد هذا الدليل من هيئة أسواق المال. ذلك ويأخذ هذا الإصدار في الاعتبار تعميم الهيئة رقم (4) لسنة 2025، والذي يُلزم الشركات المدرجة في السوق "الأول" بالإفصاح عن تقارير الاستدامة الخاصة بها ابتداءً من عام 2026، والتي تغطي السنة المالية 2025، ونشر تلك التقارير قبل نهاية الربع الثاني للسنة المالية (نهاية يونيو 2026) في موقع البورصة الإلكتروني على أن يتم إخطار الهيئة بشأنه (بناءً على نص المادة رقم 1-17-1 من الكتاب الثاني عشر)، مع مراعاة اختلاف نهايات السنوات المالية لكل شركة.

ويعكس الدليل أيضاً آخر التحديثات التي أجريت على كتاب قواعد البورصة، والتي تتوافق مع هذه المتطلبات التنظيمية، وتوفر إطاراً لمساعدة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإعداد تقارير الاستدامة. ورغم أن جميع محتويات هذا الدليل استرشادية للشركات المدرجة، إلا أنها تعكس أفضل الممارسات المتطورة التي تشجع الشركات بشدة على تبنيها للحفاظ على قدرتها التنافسية وتلبية توقعات المستثمرين العالميين.

هذا ويقترح الدليل مجموعة أولية من مؤشرات استدامة الشركات التي تتوافق مع "رؤية الكويت 2035" ، والتزام الدولة بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060، وقد تم تحديثه لتعزيز التوافق مع الأطر والمعايير العالمية لإعداد تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

تدرك بورصة الكويت أن تبني ممارسات الاستدامة وإعداد التقارير هو رحلة تقدمية، وتشجع الشركات على البدء بالإفصاح عن مواضيع ومقاييس الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية الأكثر أهمية لعملياتها وأصحاب المصالح، وتوسيع نطاق وعمق إفصاحاتها تدريجياً بمرور الوقت. ومن خلال اتباع هذا النهج، يمكن للشركات المدرجة تحسين الشفافية، وتعزيز مكانتها في السوق، والمساهمة في تحقيق أهداف الكويت للتنمية المستدامة بعيدة الأمد.

توجّه موحّد للتنمية المستدامة

تُوفر "رؤية الكويت 2035" وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) توجهاً موحداً للتنمية الوطنية يُوازن بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة، حيث ترتكز خطة "رؤية الكويت 2035" على سبع ركائز أساسية تشمل تعزيز اقتصاد مستدام ومتنوع، ودعم التنمية البشرية والاجتماعية، وتعزيز بيئة معيشية مستدامة، وغيرها. ذلك ويسهم مواءمة ممارسات الشركات مع هذه الركائز وأهداف التنمية المستدامة في ضمان مساهمة نمو الأعمال في طموحات البلاد التنموية على المدى البعيد.

في عام 2022، أعلنت دولة الكويت عن التزامها بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060، مُؤكدةً التزامها بالعمل المناخي وأجندة المناخ العالمية. ويتطلب هذا الالتزام من الشركات مراعاة تغير المناخ في استراتيجياتها والتخطيط للانتقال إلى نماذج أعمال منخفضة الكربون بشكل متزايد.

"رؤية الكويت 2035"

نمو استدامة الشركات

على الصعيد الدولي، لم يعد دمج الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية ممارسة متخصصة في استراتيجيات الأعمال وإعداد التقارير، بل أصبح نهجاً سائداً تتبناه المؤسسات على نطاق واسع. وقد رسّخ المستثمرون توجهاً قائماً على الأدلة يؤكد أن الشركات التي تعتمد ممارسات استدامة قوية تتمتع بقدرة أكبر على تحقيق أداء مالي متفوق ومستدام مقارنة بنظيراتها على المدى الطويل.

بالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة متزايدة من الأبحاث التي تشير إلى أن إدارة عوامل الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية والإفصاح عنها بفعالية يمكن أن يوفر للمستثمرين مزايا أداء محتملة على المدى البعيد من خلال تخفيف المخاطر وتعزيز الكفاءة. كما تعتبر الشركات التي تتبنى الاستدامة المؤسسية أفضل إدارةً وأكثر تنافسيةً وأكثر مهارةً في توقع المخاطر وتخفيفها في عالم سريع التغير.

وقد استجابت أسواق المال لهذا التوجه، حيث تطبق البورصات والهيئات التنظيمية في جميع أنحاء العالم متطلبات أو إرشادات للإفصاح عن جوانب الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية لتحسين الشفافية والقابلية المقارنة.

على سبيل المثال، تلزم العديد من الهيئات التنظيمية إفصاحات متعلقة بالمناخ من الشركات المدرجة، وذلك بما يتماشى مع توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ (TCFD)، أو مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB)، بما في ذلك إعداد تقارير دقيقة حول الحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر والمقاييس/الأهداف المتعلقة بقضايا المناخ. كما يُدمج المستثمرون المؤسسيون بيانات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في قراراتهم الاستثمارية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على التقارير الموحدة.

كما تجمع مبادرة صندوق الثروة السيادية "الكوكب الواحد" نخبة من كبار المستثمرين العالميين لتوجيه رؤوس الأموال نحو اقتصاد مستدام منخفض الكربون، بما يعكس الدور المتنامي لتحالفات المستثمرين في دفع الشركات إلى التعامل بجدية مع تغير المناخ وتعزيز ممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية وسائر القضايا المرتبطة بها.

هذا وتُدرك بورصة الكويت دورها المحوري في تشجيع وتعزيز ممارسات استدامة الشركات في سوق المال الكويتي، فمن خلال تعزيز ثقافة الإفصاح والمسؤولية في مجال الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، تساهم الشركات في تحقيق أهداف خطة التنمية الوطنية والتزامات الكويت المناخية، مما يخلق بيئة سوقية تجذب الاستثمارات المستدامة وتُكافئ الشركات الطموحة.

لماذا ينبغي على شركتك أن تنشر تقريراً عن مسائل الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية؟

يمكن أن يؤدي نشر تقارير عن قضايا الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية إلى فوائد متعددة، تمكّن الشركات من إيصال مبادراتها وأدائها في مجال الاستدامة إلى أصحاب المصالح بطريقة منظّمة، مما يُعزز الثقة ويُحقق القيمة المضافة.

من الأسباب الرئيسية للنظر في نشر تقارير أو إفصاحات الاستدامة ما يلي:

1. اهتمام المستثمرين وإمكانية الوصول إلى رأس المال

جذب المستثمر طويل الأجل: من خلال الإفصاح عن معلومات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، يُمكن للشركة أن تجذب المستثمرين ذوي التوجه طويل الأجل والاحتفاظ بهم، بما في ذلك المستثمرين المؤسسيين الأجانب مثل صناديق التقاعد.

هذا ويتم تخصيص نسبة كبيرة من الأصول المُدارة عالمياً مع مراعاة اعتبارات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، حيث ينظر المستثمرون بشكل متزايد إلى الأداء القوي في هذا المجال كمؤشر على الإدارة الحكيمة وانخفاض المخاطر على المدى البعيد. كما تتمتع الشركات التي تتسم بالشفافية في الإفصاح عن ممارسات الاستدامة بمكانة أفضل في الوصول إلى رؤوس الأموال من الصناديق الاستثمارية التي تُركز على الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية والإدراج في مؤشرات الاستدامة.

تلبية توقعات المستثمرين: أصبح التحليل الفعّال لعوامل الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية ذات الصلة عنصراً أساسياً في عملية تقييم الاستثمارات لدى شريحة واسعة من المستثمرين، حيث تتيح البيانات الواضحة والدقيقة المتعلقة بهذه الممارسات للمحللين والمستثمرين قياس القيمة الحقيقية للشركات وتحديد مستوى المخاطر المرتبطة بها بدرجة أعلى من الدقة. ومع تحوّل الإفصاح عن ممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية إلى معيار دولي معتمد، قد تتعرض الشركات التي لا تلتزم بتقديم تقاريرها نفسها لمخاطر ارتفاع تكلفة رأس المال أو الاستبعاد من محافظ بعض المستثمرين.

2. الربحية والتنافسية

تعزيز الأداء المالي: يساهم دمج ممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية المساعدة في توليد قيمة مالية من خلال تحديد فرص توفير التكاليف، ونمو الإيرادات، وتخفيف المخاطر. ومع مرور الوقت، تميل العمليات المستدامة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية للشركة وقدرتها على الصمود، مما يُؤثّر إيجاباً على صافي الربح.

تعزيز الابتكار والتنافسية: يُشجّع التفاعل مع مواضيع الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية على تحقيق فهم أعمق لاحتياجات أصحاب المصالح واتجاهات الأسواق الناشئة، ويُمكن لهذه الرؤية أن تُحفّز الابتكار والتميّز.

وقد تُطوّر الشركات الرائدة في مجال الاستدامة تقنيات جديدة، وتدخل أسواقاً جديدة، وتُعزّز قدرتها التنافسية على مستوى علاماتها التجارية.

تحسين المؤشرات المالية: يشير عدد متزايد من الدراسات وملاحظات السوق إلى أن الأداء القوي في مجال الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية يرتبط بتحسن النتائج المالية. وغالباً ما تتمتع الشركات التي تتمتع ببرامج استدامة فعّالة بتكلفة رأسمالية أقل وتصنيفات ائتمانية أعلى، بالإضافة إلى أرباح أكثر استقراراً، في حين يمكن لتقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية الشفافة أن توحي للمُقرضين وشركات التأمين بأن الشركة تُدير المخاطر بشكل استباقي، ومن ثم الوصول إلى شروط تمويل أفضل.

3. إدارة المخاطر والمرونة

تحديد المخاطر وإدارتها: يدفع إعداد تقارير الاستدامة الشركة إلى تقييم كيفية تحوّل القضايا البيئية والاجتماعية إلى مخاطر وفرص تجارية بشكل منهجي، حيث تعمل الشركات على تناول عوامل الخطر الرئيسية في إفصاحاتها من خلال الإبلاغ عن القضايا الجوهرية المتعلقة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، مما يُعزز بدوره إدارة المخاطر الداخلية وضوابطها. كما يُساعد هذا النهج الاستباقي على التخفيف من احتمالية وتأثير الحوادث المتعلقة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية التي قد تُعطل العمليات أو تُلحق الضرر بالسمعة.

توقع المتطلبات التنظيمية: تُصدر العديد من الهيئات التنظيمية قوانين جديدة وتُدرج قواعد خاصة بالإفصاح عن الاستدامة. ومن خلال الإبلاغ عن معلومات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، يُمكن للشركات أن تكون في طليعة الامتثال التنظيمي. هذا وتُعالج تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية متطلبات الإبلاغ عن العوامل

المالية الجوهرية، وتُساعد في تخفيف مخاطر الامتثال المتعلقة بلوائح الإفصاح الناشئة، ويُعد الاعتماد المُبكر لتقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية خطوة نحو الإبلاغ الإلزامي في المستقبل، ويُجنّب الشركات التسرع في اللحظات الأخيرة عند دخول اللوائح حيز التنفيذ.

تعزيز إشراف مجلس الإدارة والمرونة الاستراتيجية: عادةً ما تُشرك عملية إعداد تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية كل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة في مراجعة قضايا الاستدامة، مما يمكنهما من تدقيق فرص ومخاطر الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية عن كثب، ودمجها في التخطيط الاستراتيجي للشركة.

وبفضل إشراف مجلس الإدارة على قضايا الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، تميل الشركات إلى أن تكون أكثر مرونة في مواجهة التحديات بعيدة الأمد، مثل تغير المناخ، وندرة الموارد، أو التغيرات في تفضيلات المستهلكين، ليدعم إعداد تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية حوكمة قوية وتفكير استراتيجي على المدى البعيد.

4. تعزيز السمعة وثقة أصحاب المصالح

السمعة وقيمة العلامة التجارية: يعكس الإبلاغ المستمر عن الاستدامة كل من الشفافية والمساءلة، مما يُعزز سمعة الشركة بشكل كبير. ويميل أصحاب المصالح، بمن فيهم العملاء وشركاء الأعمال والمجتمعات المحلية، إلى تكوين تصورات أكثر إيجابية عن الشركة المنفتحة بشأن آثارها وجهودها البيئية والاجتماعية. كما يُمكن للشركات إظهار التزامها بالمسؤولية الاجتماعي من خلال تحديد أهداف علنية وإعداد التقارير بشأن التقدم المُحرز، مما يُعزز علامتها التجارية وسمعتها.

إشراك أصحاب المصالح: غالباً ما تتضمن تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية معلومات حول كيفية تفاعل الشركات مع مختلف أصحاب المصالح، والاستجابة لمخاوفهم، حيث يحسّن الكشف عن تلك الجهود من شعور أصحاب المصالح بأنهم موضع اهتمام وتقدير، والذي قد يؤدي إلى زيادة ولاء العملاء، وتحسين العلاقات المجتمعية، وتوفير بيئة تنظيمية أكثر دعماً. ذلك ويُمكن أن يُؤدي ضعف شفافية الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية إلى تراجع الثقة وإثارة انتقادات أو شكوك أصحاب المصالح.

جذب المواهب والاحتفاظ بها: يتزايد تفضيل المهنيين والموظفين الشباب للعمل في مؤسسات تتوافق مع قيمهم وتُظهر مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية، حيث يمكن للشركات تحسين معنويات موظفيها وجذب المواهب الراغبة في إحداث تأثير إيجابي من خلال تسليط الضوء على مبادرات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية وأدائها.

هذا ويساعد سجل الاستدامة الجيد على جذب المواهب الجديدة والاحتفاظ بالموظفين الحاليين، الذين يفخرون بانتمائهم لشركة مسؤولة، مما يُترجم إلى قوة عاملة أكثر تحفيزاً، وإنتاجية أعلى محتملة.

5. كفاءة السوق والتنمية الاقتصادية

تمكين اتخاذ قرارات مستنيرة: على نطاق أوسع، عندما تُفصح جميع الشركات عن بيانات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، يحصل المستثمرون والمقرضون وأصحاب المصالح الآخرون على معلومات متسقة بشكل أفضل لمقارنة الشركات وتخصيص رأس المال للجهات التي تُدير مخاطر الاستدامة بفعالية، مما يخفّض ارتباك المعلومات في السوق ويجعله أكثر كفاءة. كما أن المشاركة في بيئة إعداد التقارير الموحدة هذه تعني تقييم أداء الاستدامة بإنصاف، مقارنةً بالشركات المماثلة، ومن ثم مكافأة أصحاب الأداء الجيد.

المساهمة في النمو الاقتصادي المستدام: من خلال إعداد التقارير عن مقاييس وأهداف الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، تُساهم الشركات في دفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف الاستدامة الوطنية والعالمية. ومع مرور الوقت، يُسهم ذلك في وجود نظام اقتصادي يُقاس فيه النجاح بأكثر من مجرد معايير مالية، إذ تُقيّم الشركات بناءً على مساهماتها في الرفاهية المجتمعية والرعاية البيئية كذلك. وتتيح تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية الشفافة للمستثمرين قياس تأثير الشركة إلى جانب أرباحها، مما يُحفّز الشركات على العمل بمسؤولية أكبر.

وفي دولة الكويت، يدعم انتشار إعداد تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية "رؤية الكويت 2035" من خلال تسليط الضوء على مساهمات الشركات في التنويع الاقتصادي، والتنمية البشرية، والاستدامة البيئية، مما يسهم في جذب الاستثمار الأجنبي إلى أسواق الكويت، استناداً إلى توافق الشركات مع المعايير العالمية.

باختصار، أصبح الإفصاح الفعال عن الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية جزءاً لا يتجزأ من كيفية إظهار الشركات للقيمة والمساءلة، حيث يُلبي احتياجات المستثمرين والجهات التنظيمية من المعلومات، ويُشكّل أداةً لتحسين الإدارة الداخلية، وإشراك أصحاب المصالح، وخلق قيمة مضافة طويلة الأجل.

أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

اعتمد جميع أعضاء الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في العام 2015، والمعروفة بـ "الأهداف العالمية"، كدعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر، وحماية كوكب الأرض، وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والرخاء بحلول عام 2030.

تُقرّ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ضرورة تحقيق التوازن بين التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، حيث تلتزم الدول والشركات بدفع وتيرة التقدم لصالح الفئات الأكثر تخلفاً عن الركب في قضايا التنمية العالمية عبر التعهد بـ "عدم إغفال أحد".

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف مساهمة فعّالة من القطاع الخاص إلى جانب الحكومات والمجتمع المدني.
ودولة الكويت من الدول الموقعة على أهداف التنمية المستدامة، حيث أدرجت التنمية المستدامة في أجندتها الوطنية. كما تستطيع الشركات في الكويت أن تضطلع بدور محوري من خلال مواءمة استراتيجياتها وعملياتها التجارية مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

تحتاج كل شركة، بغض النظر عن حجمها، إلى تحقيق تلك الأهداف. ومن خلال دمج اعتبارات أهداف التنمية المستدامة، يمكن للشركات المساهمة في أهداف التنمية الوطنية والعالمية والاستفادة من الفرص الجديدة وتعزيز سمعة الشركة.

وحريّ بالجهات المصدرة المدرجة أن تستخدم هذا الدليل كنقطة انطلاق، والمضي قدماً باستخدام أطر إعداد تقارير الاستدامة الدولية المتبعة. كما يتعين على كل شركة تحديد أهداف التنمية المستدامة وقضايا الاستدامة الأكثر صلة بأعمالها وإعطاء الأولوية لها في استراتيجيتها وإعداد تقاريرها.

يمكن للشركات الرجوع إلى أطر عمل مثل المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، التي تربط العديد من الإفصاحات بأهداف التنمية المستدامة أو أطر إعداد التقارير المتكاملة بغية ربط أداء الاستدامة بالنتائج المالية. كما يساهم تبني أهداف التنمية المستدامة الشركات على إبراز تأثيرها الأوسع على المجتمع والبيئة، بالإضافة إلى نتائجها المالية، مما يُوفر لأصحاب المصالح رؤيةً أكثر شموليةً لأداء الشركات.

UN environment programme
بحار نظيفة
بورصة الكويت
BOURSA KUWAIT
SUZUKI

أطر ومعايير إعداد تقارير الاستدامة الدولية

مع تزايد أهمية الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية على المستوى العالمي، برزت العديد من الأطر والمعايير لتوجيه المؤسسات نحو ممارسات إعداد التقارير الفعالة، حيث الفهم الواضح لتلك المبادرات الدولية يُمكّن الشركات من اعتماد نهج إعداد تقارير يتماشى على النحو الأمثل مع عملياتها، مع ضمان الشفافية والاتساق والتوافق مع توقعات المستثمرين وأصحاب المصالح العالميين.

وفيما يلي لمحة عامة عن أطر ومعايير إعداد تقارير الاستدامة الرئيسية ذات الصلة بالجهات المُصدرة:

المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI):

تُعدّ معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير أكثر المعايير استخداماً على مستوى العالم لإعداد تقارير الاستدامة، حيث تُوفر نظاماً معيارياً شاملاً للمعايير يُغطي الموضوعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

تُفصح الشركات التي تُعدّ تقاريرها وفقاً لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير عن معلومات حول مواضيع الاستدامة باستخدام مؤشرات وتعريفات موحّدة. تشدّد المبادرة العالمية لإعداد التقارير على نهج تعدد أصحاب المصالح، وتُشجع على الشفافية بشأن الآثار الجوهرية للشركات على البيئة والمجتمع، حتى لو لم تكن تلك الآثار جوهرية من الناحية المالية.

يعكس هذا النهج مبدأ الأهمية المزدوجة، أي أن الشركات تُعد تقاريرها حول كيفية تأثير مواضيع الاستدامة على أعمالها وطبيعة تأثير أنشطتها على الأفراد والبيئة.

تم تحديث معايير مبادرة إعداد التقارير العالمية مؤخراً في عام 2021، حيث أُدخلت هيكلية جديدة تتألف من المعايير العالمية، ومعايير القطاعات، ومعايير المواضيع:

- **المعايير العالمية (معايير المبادرة أرقام 1 و2 و3 لعام 2021):** تنطبق هذه المعايير على جميع المؤسسات، ويحدّد معيار المبادرة (1) (GRI1) "الأساس 2021" مبادئ إعداد التقارير (الدقة، والتوازن، وإمكانية التحقق) ومتطلبات استخدام معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير إما "وفقاً لـ" أو "بالإشارة إلى". ويُغطي معيار المبادرة (2) (GRI2) "الإفصاحات العامة 2021" الإفصاحات المتعلقة بملف المؤسسة، وحوكمتها، وأخلاقياتها، وتفاعل أصحاب المصلحة، في حين يُرشد دليل المبادرة (3) (GRI3) "المواضيع الجوهرية 2021" الشركات في تحديد مواضيعها الجوهرية المتعلقة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، والكشف عن كيفية إدارتها.

- **معايير القطاعات:** تُطوّر المبادرة العالمية لإعداد التقارير معايير خاصة بكل قطاع تُسلّط الضوء على القضايا الجوهرية المُحتملة في قطاعات مُحددة. وتُساعد هذه المعايير الشركات على التركيز على المواضيع الأكثر أهمية في قطاعها.

وفي حال وجود معيار قطاعي خاص بقطاعك، يُطلب منك استخدامه عند إعداد تقاريرك مع المبادرة العالمية لإعداد التقارير لضمان تغطية القضايا ذات الصلة بالقطاع. تُواصل المبادرة العالمية لإعداد التقارير إصدار معايير قطاعية جديدة سنوياً، ويُرجى من الشركات مراجعة الموقع الالكتروني للمبادرة العالمية لإعداد التقارير الإلكتروني وذلك للاطلاع على أحدث قائمة.

- **معايير المواضيع:** تُقدم هذه المعايير إفصاحات ومقاييس تفصيلية لمواضيع استدامة مُحددة (مثل معيار المبادرة (305) (GRI305) "الانبعاثات"، ومعيار المبادرة (403) (GRI403) "الصحة والسلامة المهنية"، ومعيار المبادرة (205) (GRI205) "مكافحة الفساد"). حيث تختار المؤسسات وتُعدّ تقاريرها بناءً على معايير المواضيع للمواضيع المهمة بالنسبة لها. على سبيل المثال، قد يستخدم أحد البنوك معياري المبادرة (302) (GRI302) "الطاقة" و(305) (GRI305) "الانبعاثات" إذا كان تغيّر المناخ موضوعاً مهماً له، أو معيار المبادرة (419) (GRI419) "الامتثال الاجتماعي والاقتصادي" للإبلاغ عن الغرامات أو حوادث عدم الامتثال.

يُعزز استخدام المبادرة العالمية لإعداد التقارير مصداقية تقارير الاستدامة الصادرة عن الشركات وقابليتها للمقارنة بشكل كبير، إذ يضمن قيام الشركات بفحص آثارها الكبيرة بشكل منهجي واتباع التعريفات المُعترف بها عالمياً. ويعتبر العديد من المستثمرين وأصحاب المصالح على دراية بمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير، ويشير استخدامهم لإطار عمل المبادرة إلى التزام الشركة بالإفصاح عالي الجودة والشفاف.

وأخيراً، تتعاون المبادرة العالمية (GRI) لإعداد التقارير مع مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) لمواءمة معاييرها التي تركز على التأثير مع معايير المجلس التي تركز على المستثمرين (المعيار الدولي لإعداد التقارير الدولية (IFRS S1) و(IFRS S2). يساعد هذا التوافق الشركات على إعداد تقاريرها بكفاءة واتساق لكل من أصحاب المصلحة والمستثمرين.

مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB):

تُعدّ معايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة هي مجموعة من معايير المحاسبة للاستدامة الخاصة بالصناعة، والتي تركز على عوامل الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية ذات الأهمية المالية، والمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، والتي من المرجح أن تؤثر بشكل معقول على الوضع المالي للشركة أو أدائها التشغيلي. وتغطي معايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة (77) قطاعاً، وتوفر مقاييس موحدة مصممة خصيصاً لكل قطاع.

كما تم دمج معايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تحت إشراف مجلس معايير الاستدامة الدولية، بعد اندماج مؤسسة تقارير القيمة في أغسطس عام 2022. ويُحافظ مجلس معايير الاستدامة الدولية حالياً على معايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة، ويُحسّنها ويُطوّرها كجزء من خطة عمله العالمية، والتي تشمل تعديلات صدرت في يونيو 2023 (لمواءمة المقاييس المتعلقة بالمناخ مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS S2). وفي ديسمبر 2023 (لتحسين قابلية التطبيق الدولي للمقاييس غير المناخية). أصبحت هذه التحديثات سارية المفعول لفترات إعداد التقارير التي تبدأ في أو بعد الأول من يناير 2025، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تضطلع معايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة بدور هام ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية (IFRS). وبموجب المعيار (IFRS S1)، يتعين على الشركات الرجوع إلى معيار مجلس معايير محاسبة الاستدامة ومراعاتها عند تحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة الخاصة بالصناعة والإفصاح عنها.

أما بموجب المعيار (IFRS S2)، تُستمد العديد من مقاييس المناخ القائمة على الصناعة مباشرةً من إرشادات مجلس معايير محاسبة الاستدامة، ما يجعل من تلك المعايير أداة رئيسية للشركات لمواءمتها مع خط الأساس العالمي للإفصاح عن الاستدامة المُركز على المستثمرين، والذي وضعه مجلس معايير الاستدامة الدولية.

يساعد استخدام معايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة الشركات على التواصل بفعالية مع المستثمرين حول كيفية إدارتها لمخاطر وفرص الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية الرئيسية الأكثر صلة بصناعتها، حيث تقدم شركة أدوية تقاريرها عن سلامة الأدوية والتسويق الأخلاقي، بينما تقدم شركة تكنولوجيا تقارير عن خصوصية البيانات واستخدام الطاقة في مراكز البيانات.

ومن خلال دمج مقاييس مجلس معايير محاسبة الاستدامة، تعزز الشركات الأهمية المالية وقابلية مقارنة إفصاحاتها عن الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، مما يكمل أطر عمل أوسع نطاقاً، مثل المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) التي تركز على التأثير التنظيمي والمساءلة أمام قاعدة أوسع من أصحاب المصالح.

فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ (TCFD):

يعد فريق العمل إطار عمل مؤثر للإفصاح الخاص بالمناخ، وقد أنشأ من قبل مجلس الاستقرار المالي بهدف تحسين الإبلاغ عن المعلومات المالية المتعلقة بالمناخ.

تتمحور توصيات فريق العمل حول الركائز الأربع للحوكمة، وهي: الحوكمة، والاستراتيجية، وإدارة المخاطر، والمقاييس والأهداف، والتي تعكس كيفية دمج الشركات لاعتبارات المناخ في أعمالها. تكشف الشركات التي تتبع إجراءات الكشف المالي المتعلقة بالمناخ عن كيفية إشراف مجلس إدارتها ومدرائها على مخاطر المناخ، وكيف يؤثر تغير المناخ على استراتيجيتها وتخطيطها المالي (بما في ذلك استخدام تحليل السيناريوهات)، وكيف تحدد وتدير المخاطر المرتبطة بالمناخ، وما هي المقاييس والأهداف التي تستخدمها لقياس الأداء.

كما يعتبر إطار عمل فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ إطاراً طوعياً، إلا أنه حظي بتأييد واسع من المستثمرين والجهات التنظيمية حول العالم. والجدير بالذكر أن العديد من الجهات الرقابية في المملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وسنغافورة، وهونغ كونغ، وغيرها فرضت إفصاحات متوافقة مع فريق العمل المعني في التقارير السنوية أو تقارير الاستدامة لبعض الشركات.

أخذ في الاعتبار فريق العمل المعني كلاً من المخاطر المادية لتغير المناخومخاطر التحول بالإضافة إلى الفرص عن وضع توصياته. ويُعد استخدام تحليل السيناريوهات أحد العناصر الأساسية لفريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ.

أطر ومعايير إعداد تقارير الاستدامة الدولية (تتمة)

وتُحث الشركات على تقييم أداء أعمالها في ظل سيناريوهات مناخية مختلفة لاختبار مرونة استراتيجيتها، ويتعين على الشركات وصف أي خطة للتحول المناخي، أي كيفية التخطط لتعديل نموذج أعمالها لمستقبل منخفض الكربون وقادر على التكيف مع تغير المناخ.

واعتباراً من عام 2023، أصبحت توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ جزءاً لا يتجزأ من المعايير الدولية الجديدة، حيث يدمج معيار الإفصاح المناخي (IFRS S2) لدى مجلس معايير الاستدامة الدولية ركائز وتوصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. كما أعلن فريق العمل في عام 2023 عن حلّه وتسليمه مهمة الرصد لمجلس معايير الاستدامة الدولية، مما يمثل انتقالاً إلى خط أساس عالمي لإعداد التقارير المناخية بموجب معايير المجلس.

تستوفي الشركات التي ترفع تقاريرها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالمناخ (IFRS S2) تلقائياً متطلبات فريق العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، حيث يغطي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالمناخ (IFRS S2) جميع عناصر فريق العمل، ويضيف إليها المزيد من التفاصيل.

وبالنسبة للشركات حديثة العهد بالإفصاح المناخي، يُعد استخدام فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ كإطار عمل أولي ممارسة جيدة، نظراً لشيوع فهمها، ويمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق نحو استخدام معايير مجلس معايير الاستدامة الدولية في نهاية المطاف.

الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC):

يُعد الميثاق العالمي للأمم المتحدة مبادرة تطوعية للشركات للالتزام بتطبيق عشر مبادئ عالمية في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد. حيث تتعهد الشركة المنظمة إلى الميثاق العالمي بالالتزام بتلك المبادئ العالمية وتقديم تقارير عن التقدم المحرز من خلال تقرير التقدم المحرز لمؤتمر الأطراف المناخي (COP) الذي ترفعه سنوياً. وبينما لا يُعد الميثاق العالمي إطاراً لإعداد التقارير بمقاييس محددة، إلا أنه يوفر التزاماً رفيع المستوى ومنصة للشركات لعرض جهودها في مجال الاستدامة.

من المتوقع أن تعمد الشركات المشاركة إلى دمج المبادئ في استراتيجياتها وعملياتها، مثل ضمان عدم استخدام عمالة الأطفال (المبدأ 5)، والقضاء على الفساد والرشوة (المبدأ 10)، ودعم نهج احترازي للتحديات البيئية (المبدأ 7).

وعادةً ما يتضمن إعداد التقارير بما يتماشى مع الميثاق العالمي ووصف الإجراءات المتخذة والنتائج المحققة فيما يتعلق بكل مبدأ، حيث تستخدم العديد من الشركات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، أو أطر عمل أخرى، لتنظيم تقاريرها عن التقدم المحرز. وبالنسبة للشركات المدرجة، يُعزز التوقيع على الميثاق العالمي للأمم المتحدة مصداقيتها، إذ يُشير إلى التزامها بالمعايير الأخلاقية المعترف بها دولياً.

كما يتطلب الميثاق العالمي للأمم المتحدة الشفافية، حيث أن عدم الإبلاغ عن التقدم المُحرز قد يُؤدي إلى شطب الشركة من المبادرة. باختصار، يُمكن للميثاق العالمي للأمم المتحدة أن يُكمل تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية من خلال صياغتها حول قيم عالمية وتوفير التزام عام يُمكن لأصحاب المصالح مُحاسبة الشركة بشأنه.

مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون (CDP):

هو منظمة دولية غير ربحية تُدير نظاماً عالمياً للإفصاح البيئي. وفي كل عام، يدعو المشروع الشركات والمدن لإعداد تقارير البيانات حول آثارها البيئية من خلال استبيانات مُفصلة، أشهرها استبيان تغير المناخ، بينما يغطي مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون كل من الأمن المائي والغابات أيضاً.

تُبلغ الشركات عن معلومات مثل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (النطاق (1) و(2)، وغالباً الفئات الرئيسية للنطاق (3)، ومخاطر وفرص المناخ، وحوكمة قضايا المناخ، واستراتيجيات خفض الانبعاثات. ويُقيّم المشروع لشركات بناءً على ردودها على مقياس من A إلى D-، مما يُوفر معياراً للأداء المناخي أو البيئي يراقبه المستثمرون عن كثب.

ينظر العديد من المستثمرين المؤسسيين إلى تقييم المشروع للشركات عند اتخاذ القرارات، حيث تعتبر الدرجات العالية مؤشراً على الإدارة البيئية الفعّالة. والأهم من ذلك، فأن منصة مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون تتوافق مع فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، حيث تتوافق الأسئلة مع توصيات فريق العمل، بينما أدرج المشروع تطورات جديدة في استبياناته، مثل الإفصاح عن خطط التحول المناخي.

ومن خلال الاستجابة لمشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون، يمكن للشركات تنظيم بياناتها الداخلية لإعداد تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وإرسال إشارة إلى السوق حول التزامها بالشفافية بشأن المناخ والاستدامة. وبرغم أن المشاركة في المشروع طوعية، إلا أن أكثر من 13,000 شركة حول العالم تُفصح من خلاله اعتباراً من عام 2023، مما يجعله معياراً فعلياً للإفصاح عن المناخ.

وبالنسبة للشركات المدرجة، يُمكن أن يُساعد البدء بالإفصاح عن مخاطر المناخ من خلال مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون في إعدادها لأسئلة المستثمرين والمتطلبات المستقبلية المتعلقة بمخاطر المناخ. بالإضافة إلى ذلك، يُوفر المشروع إرشادات ونتائج يُمكن للشركات استخدامها لتحديد الثغرات في حوكمة المناخ أو استراتيجيتها. باختصار، يُعد مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون أداةً لقياس الأداء البيئي ومشاركته بطريقة موحدة، مع قبول واسع من قِبل مجتمع المستثمرين.

التقارير الدولية المتكاملة (IR Framework):

يهدف إعداد التقارير المتكاملة إلى كسر الحواجز بين التقارير المالية وغير المالية من خلال إعداد تقرير متكامل يُوضح كيف تُسهم استراتيجية المؤسسة وحوكمتها وأدائها وتوقعاتها في خلق قيمة على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

يُركز إطار العمل الدولي للتقارير المتكاملة، والذي طُوّر في البداية من قِبل المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة (IIRC)، على مفهوم رؤوس الأموال المتعددة (المالية، والصناعية، والفكرية، والبشرية، والاجتماعية، والعلائقية، والطبيعية) التي تستخدمها الشركة وتؤثر عليها.

يُوضح التقرير المتكامل كيفية تفاعل نموذج أعمال الشركة مع رؤوس الأموال تلك لخلق القيمة. وبدلاً من قائمة مقاييس تفصيلية، يعتمد إطار إعداد التقارير المتكاملة على المبادئ، ويركز على ترابط المعلومات، ويربط أداء الاستدامة بالنتائج المالية والاستراتيجية.

كما تستخدم العديد من الشركات التقارير المتكاملة لتُظهر للمستثمرين أن الاستدامة جزء لا يتجزأ من استراتيجيتها المؤسسية الشاملة وإدارة المخاطر، بدلاً من التعامل مع قضايا الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية كقضايا منفصلة.

ونظراً لأن التقرير المتكامل حقاً غالباً ما يتضمن معلومات جوهرية حول قضايا الحكومة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية إلى جانب النتائج المالية، فقد يستفيد من مقاييس من أطر عمل مثل المبادرة العالمية لإعداد التقارير أو مجلس معايير محاسبة الاستدامة للحصول على تفاصيل محددة، ولكنه يعرضها في سرد متماسك.

في التطورات الأخيرة، اندمج المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة مع ما يُعرف الآن بمؤسسة تقارير القيمة، والتي تضم أيضاً مجلس معايير محاسبة الاستدامة. وفي عام 2022، اندمجت مؤسسة تقارير القيمة، بما في ذلك إطار التقارير المتكاملة ومجلس معايير محاسبة الاستدامة، إلى مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

يتم الآن نقل مفاهيم التقارير المتكاملة إلى إطار عمل مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ولدى مجلس معايير الاستدامة الدولية هدف مُعلن للإفصاحات المتكاملة، بينما من المتوقع أن تؤثر مبادئ إطار التقارير المتكاملة المتعلقة بالترابط وعلاقات أصحاب المصالح على كيفية تطبيق الشركات لمعايير مجلس معايير الاستدامة الدولية.

ومن الناحية العملية، فإن تطبيق مفهوم التقارير المتكاملة يُحسّن جودة التواصل بشأن الاستدامة حتى لو لم تنشر الشركة تقريراً متكاملاً، فهو يشجّع الشركات على مناقشة أدائها في مجال الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وكيفية تأثير اعتبارات الاستدامة على استراتيجية الشركة، ورقابة الحوكمة، وإدارة المخاطر، وخلق القيمة بمرور الوقت.

أطر ومعايير إعداد تقارير الاستدامة الدولية (تتمة)

معايير مجلس معايير الاستدامة الدولية (معايير الإفصاح عن الاستدامة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) (ISSB):

أُنشئ مجلس معايير الاستدامة الدولية من قِبل مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في عام 2021، بهدف وضع أساس عالمي للإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، على غرار الطريقة التي يُحدد بها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) معايير المحاسبة.

وفي يونيو 2023، أصدر مجلس معايير الاستدامة الدولية أول معيارين له: معيار (IFRS S1) "المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة"، والمعيار (IFRS S2) "الإفصاحات المتعلقة بالمناخ"، اللذان صُمّما لاستخدام الشركات عند إعداد الإفصاحات للمستثمرين وغيرهم من مُقدمي رأس المال، مع التركيز على مخاطر الاستدامة والفرص التي قد تؤثر بشكل معقول على التدفقات النقدية للشركة، أو إمكانية الحصول على التمويل، أو تكلفة رأس المال من منظور الأهمية المالية.

يُعد المعيار (IFRS S1) معيار قائم على المبادئ، وهو يُلزم الشركات بتحديد والإفصاح عن جميع المخاطر والفرص المتعلقة جوهرياً بالاستدامة، واللازمة لتقديم صورة كاملة عن تأثيرها على قيمة الشركة.

يستند هذا المعيار إلى التوجيهات القائمة على الصناعة - مثل معايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة - ويتطلب مراعاتها، ويتماشى مع الأطر السابقة، مثل فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ.

أما المعيار (IFRS S2)، فهو مُحدد الموضوع، ويُركز على الإفصاحات المتعلقة بالمناخ، ويُدمج بشكل كامل إطار عمل فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ، والذي يتضمن متطلبات تفصيلية للإفصاح عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من النطاق (1) والنطاق (2) و(حيثما كان ذلك جوهرياً) النطاق (3)، وأهداف المناخ، وخطط التحول، وتحليل السيناريوهات، والمقاييس ذات الصلة القائمة على الصناعة.

أصدر مجلس معايير الاستدامة الدولية توضيحات وتعديلات طفيفة في عام 2024 لدعم التنفيذ، ويسري مفعول المعيارين الدوليين لإعداد التقارير المالية (IFRS S1) و(IFRS S2) على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد الأول من يناير 2024، مع السماح بالتطبيق المبكر.

ويشكّل المعياران معاً أساس هيكل الإفصاح العالمي عن الاستدامة، مما يوفر أساساً متسقاً لإعداد تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية التي تركز على المستثمرين. كما أعلنت العديد من الدول، بما في ذلك المملكة المتحدة وسنغافورة وكندا واليابان وغيرها، عن خطط لاعتماد معايير مجلس معايير الاستدامة الدولية، أو مواءمتها مع تلك المعايير خلال السنوات القليلة المقبلة.

وعلى الرغم من عدم إقرارها رسمياً في الكويت بعد، إلا أن معايير مجلس معايير الاستدامة الدولية تُمثل أفضل الممارسات الدولية الناشئة. كما يساعد التوافق المُبكر مع المعيارين الشركات المدرجة على ضمان مواكبة إفصاحاتها للمستقبل، وتعزيز قابلية مقارنتها مع نظيراتها العالمية.
كما أن إنشاء مجلس معايير الاستدامة الدولية يمثل دمجاً للأطر السابقة، مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية وفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ في هيكل واحد متماسك. يُبسّط هذا المشهد الخاص بإعداد تقارير الاستدامة، ويُمكّن الشركات من تطبيق مجموعة من المبادئ والمقاييس المُعترف بها عالمياً.

كما يُمكن للشركات التي تسعى لخدمة كل من المستثمرين وأصحاب المصالح على نطاق أوسع استخدام معايير مجلس معايير الاستدامة الدولية جنباً إلى جنب مع أطر عمل أخرى، مثل مبادرة إعداد التقارير العالمية، التي تُركز على التأثير والأهمية النسبية المزدوجة دون تكرار غير ضروري. وتواصل بورصة الكويت رصد تطورات مجلس معايير الاستدامة الدولية، والنظر في دمجها في الإصدارات المستقبلية من هذا الدليل.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS S1): المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة

IFRS S1: يحدد الإطار العام للإبلاغ عن المخاطر والفرص المتعلقة جوهرياً بالاستدامة، والتي قد تؤثر على المركز المالي للشركة أو أدائها أو تدفقاتها النقدية. ويُلزم هذا المعيار الشركات بالإفصاح عن معلومات مهمة للمستثمرين، ويُوفر أساساً لإعداد تقارير استدامة متسقة وقابلة للمقارنة.

تشمل العناصر الرئيسية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS S1) ما يلي:

- **الحوكمة:** إشراف مجلس الإدارة وإدارة المخاطر والفرص

المتعلقة بالاستدامة.

- **الاستراتيجية:** كيفية تأثير قضايا الاستدامة على نموذج أعمال الشركة واستراتيجيتها وقدرتها على الصمود على المدى البعيد.
- **إدارة المخاطر:** العمليات المستخدمة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بالاستدامة، وكيفية دمجها في إدارة المخاطر الشاملة.
- **المقاييس والأهداف:** المقاييس المستخدمة لمراقبة الأداء والتقدم، بما في ذلك أي أهداف محددة ونتائج مُحققة.

كما يُلزم المعيار (IFRS S1) الشركات بمراعاة الإفصاحات الخاصة بكل قطاع، بالاعتماد على معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية، لضمان أن تعكس التقارير عوامل الاستدامة ذات الصلة بالقطاع.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS S2): الإفصاحات المتعلقة بالمناخ

IFRS S2: يُقدم هذا المعيار متطلبات تفصيلية للإبلاغ عن المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ، ويدمج بشكل كامل ويبني على إطار عمل فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ، مما يضمن التوافق مع توقعات المستثمرين العالميين.

تشمل العناصر الرئيسية للمعيار IFRS S2 على ما يلي:

- **الحوكمة:** إشراف مجلس الإدارة والمدراء على القضايا المتعلقة بالمناخ.
- **الاستراتيجية:** تحديد المخاطر المتعلقة بالمناخ (المادية والانتقالية)، والفرص، والآفاق الزمنية، والتأثيرات على نموذج الأعمال.
- **إدارة المخاطر:** كيفية تحديد مخاطر المناخ، وتحديد أولوياتها، ودمجها في عمليات إدارة مخاطر المؤسسة.
- **المقاييس والأهداف:**

  – الإفصاح عن انبعاثات غازات الدفيئة من النطاق (1)، والنطاق (2) (استناداً إلى الموقع والسوق)، والنطاق (3)، بما يتماشى مع بروتوكول غازات الدفيئة.

  – استخدام المقاييس المتعلقة بالمناخ مثل استهلاك الطاقة، ونسب الكثافة، والآثار المالية.

  – الإفصاح عن الأهداف المتعلقة بالمناخ، مثل إزالة الكربون أو التزامات صافي الانبعاثات الصفرية، والتقدم المحرز في تحقيقها.

  – شرح المنهجيات والافتراضات، وأي اعتماد على أرصدة الكربون.

يُطلب من الشركات أيضاً إجراء تحليل لسيناريوهات المناخ لتقييم مرونة استراتيجية أعمالها في ظل مسارات مناخية مختلفة، بما في ذلك سيناريو واحد على الأقل قائم على علم المناخ المعترف به دولياً.

إرشادات حول إعداد تقرير الاستدامة

عند إعداد تقرير الاستدامة لمواضيع (الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية)، ينبغي على الشركات التأكد من وضوح المعلومات ودقتها، وتغطيتها لقضايا الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للفترة المشمولة بالتقرير.

فيما يلي الاعتبارات والخطوات الرئيسية لذلك، استناداً إلى المادة (1-17-2) من الكتاب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال (وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2010)، والتي يجب على الشركات مراعاتها في عملية إعداد تقاريرها:

- **استخدام معايير إعداد التقارير:** ينبغي إعداد تقارير الاستدامة وفقاً لمعيار أو أكثر من معايير إعداد تقارير الاستدامة المعترف بها دولياً. كما ينبغي على الشركة تحديد الإطار المستخدم، ثم هيكلة التقرير بما يلبي متطلبات تلك المعايير. ويضمن استخدام الأطر المعمول بها اكتمال التقرير ومصداقيته، ويتيح لأصحاب المصالح مقارنة إفصاحات الشركة بأفضل الممارسات العالمية.

- **نطاق التقرير وحدوده:** يجب على الشركات وصف نطاق التقرير وأساس تحديده بوضوح. يتضمن ذلك تحديد الكيانات أو وحدات الأعمال أو العمليات التي يغطيها تقرير الاستدامة (هل يغطي الشركة الأم فقط، أم العمليات المحلية فقط، أم جميع الشركات التابعة والمشاريع المشتركة؟).

  يعني هذا أيضاً توضيح فترة إعداد التقرير وما إذا كان التقرير تقرير استدامة مستقل أم جزء من تقرير سنوي. وفي حال حُذفت بعض العمليات أو المشاريع المشتركة، يجب ذكرها مع ذكر السبب.

  يُعد تحديد نطاق التقرير أمراً بالغ الأهمية ليتمكن القراء من فهم ما تتضمنه بيانات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية المعروضة.

- **تقييم الأهمية النسبية:** تحديد أهم مواضيع الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة، أو القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية ذات التأثير الأكبر على الأعمال و/أو التي تُثير قلق أصحاب المصالح. ومن الأفضل إشراك أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين في عملية تقييم الأهمية النسبية (من خلال الاستبيانات أو الاجتماعات أو الحوارات) لتحديد تلك المواضيع وترتيب أولوياتها.

  في تقرير الاستدامة، ينبغي على الشركات وصف أهم القضايا الجوهرية وكيفية إجراء التقييم (المنهجية)، والذي قد يشمل تحديد معايير الأهمية، ومجموعات أصحاب المصالح التي تمت استشارتها، وكيفية موافقة الإدارة أو مجلس الإدارة على القائمة النهائية للموضوعات الجوهرية.

  يضمن تقييم الأهمية الجوهرية تركيز التقرير على القضايا المهمة حقاً لأداء الشركة وقرارات أصحاب المصلحة، ويُفضل عند إجراء هذا التحليل أن تأخذ الشركات في الاعتبار كلاً من الأهمية المالية (الموضوعات التي تؤثر على قيمة المؤسسة) والأهمية المادية للتأثير (الموضوعات التي يكون للشركة فيها تأثير كبير على المجتمع أو البيئة)، بما يعكس مفهوم الأهمية المادية المزدوجة الذي نوقش سابقاً.

  وبذلك، يمكن للشركة تكوين صورة كاملة لقضايا الاستدامة: تلك التي تؤثر على الأعمال التجارية وتلك التي تؤثر فيها الأعمال التجارية على العالم. كما قد يكون من المفيد تضمين مصفوفة أهمية جوهرية أو قائمة أولويات للموضوعات في التقرير، وذلك للشفافية.

- **نهج الإدارة والحوكمة:** يجب وصف كيفية إدارة الشركة لتلك القضية لكل موضوع جوهري من موضوعات الاستدامة المحددة. يشمل ذلك أي سياسات أو استراتيجيات أو أهداف أو برامج معمول بها تتعلق بالموضوع، بالإضافة إلى أي قسم من المؤسسة مسؤول عن الإشراف على التقدم المحرز. علاوة على ذلك، يجب شرح الإجراءات أو المبادرات التي تتبعها الشركة في التعامل مع الموضوع.

  على سبيل المثال، إذا كان "تغير المناخ" قضية جوهرية، يجب أن يناقش التقرير استراتيجية الشركة للمناخ، وأهداف خفض الانبعاثات، والجهود المبذولة لتحسين كفاءة الطاقة، وما إلى ذلك. إذا كان "تطوير الموظفين" قضية جوهرية، يتعين أن يغطي التقرير برامج التدريب، وخطط التطوير المهني، وما إلى ذلك.

  كما يمكن للشركات الإفصاح عن أي مؤشرات أداء رئيسية تتابعها داخلياً فيما يتعلق بتلك المواضيع. ويُنصح بتضمين نتائج كمية (مثل أرقام الانبعاثات الفعلية، ومعدلات دوران الموظفين) وتفسيرات نوعية (سرد للمبادرات) لكل قضية جوهرية.

هذا وينبغي أن تكون الحوكمة والرقابة جزءاً من هذا الوصف، ويمكن للشركات توضيح ما إذا كان مجلس الإدارة أو لجنة تابعة له يشرف على كل مجال من مجالات الاستدامة، وما إذا كان أداء الاستدامة مدمجاً في تقييم الإدارة.

تتمثل الممارسة السائدة في وجود رقابة على مستوى مجلس الإدارة على مسائل الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (على سبيل المثال، لجنة للتدقيق والمخاطر تشرف على مخاطر المناخ، أو لجنة مخصصة للاستدامة). يُظهر الإفصاح الواضح عن الحوكمة جوانب المساءلة.

ملاحظة: قد تسعى الشركات إلى الحصول على ضمان خارجي بشأن تقارير الاستدامة أو مقاييس محددة لتعزيز المصداقية. وفي حال تم التعاقد مع مقدم ضمان مستقل (مثل شركة تدقيق خارجية أو مستشار) للتحقق من بعض بيانات أو أنظمة الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، يتعين على الشركات تضمين بيان أو تقرير الضمان ضمن تقرير الاستدامة الخاص بها (أو على الأقل ملخصاً لنطاق الضمان والاستنتاج). هذا وينظر المستثمرون إلى الضمان الخارجي نظرة إيجابية لأنه يضيف موثوقية إلى المعلومات المُفصح عنها، حتى لو لم يكن الزامياً.

باتباع النقاط المذكورة أعلاه، تضمن الشركات أن تقريرها للاستدامة يغطي جميع العناصر الأساسية: الالتزام بالمعايير، والنطاق المحدد، والتركيز على الجوانب الأكثر أهمية، وشرح كيفية إدارة تلك الأمور وحوكمتها. تتوافق هذه الخطوات مع التوقعات التنظيمية في دولة الكويت ومبادئ إعداد التقارير الدولية.

بالإضافة إلى الأساسيات المذكورة أعلاه، تُعدّ أفضل الممارسات الناشئة في إعداد تقارير الاستدامة جديرة بالدراسة في ظل سعي الشركات لتلبية توقعات المستثمرين العالميين:

- **تحليل سيناريوهات المناخ:** تُشجَّع الشركات على إجراء تحليلات لسيناريوهات المناخ والإفصاح عن نتائجها، والتي تتضمن تقييم مدى تأثر أعمالها في ظل سيناريوهات مناخية مستقبلية مختلفة. يساعد تحليل السيناريوهات على اختبار مرونة استراتيجية الشركة وتحديد المخاطر والفرص المحتملة في كل سيناريو مثل التغييرات التنظيمية، والتأثيرات المناخية المادية، وتحولات السوق.

يُظهر الإفصاح عن هذا التحليل للمستثمرين كيفية أداء الشركة في ظل الظروف المناخية المختلفة. حتى لو لم تكن الشركة بطبيعتها تعمل في قطاع عالي التأثر بالمخاطر المناخية، يُمكن أن يكون تحليل السيناريوهات أداة استراتيجية مفيدة. تُدرج العديد من الشركات الرائدة نقاشاً نوعياً أو كمياً لسيناريوهات المناخ في تقاريرها بما يتماشى مع توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ. في الواقع، تُلزم بعض الأنظمة التنظيمية الشركات الكبيرة بهذا الأمر. ورغم أن هذا ليس إلزامياً في الكويت، إلا أنه سيُهيئ الشركات للتوقعات المستقبلية.

- **خطط التحول المناخي:** بالتزامن مع تحليل السيناريوهات، ينبغي على الشركات النظر في وضع خطة للتحول المناخي، تُحدد فيها كيفية اعتزام الشركة تكييف نموذج أعمالها ليتوافق مع اقتصاد مستدام منخفض الكربون مع مرور الوقت. يمكن أن يشمل ذلك أهدافاً لخفض الانبعاثات (مثل الأهداف القائمة على أسس علمية)، وخططاً للاستثمار في الطاقة المتجددة أو التكنولوجيا النظيفة، والبحث والتطوير للمنتجات المستدامة، والجداول الزمنية للتخلص التدريجي من الأصول أو الممارسات عالية الكربون.

إذا كان الهدف الوطني للكويت هو تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060، يمكن للشركات توضيح مساهمتها في تحقيق هذا الهدف، سواءً بالسعي إلى تحقيق صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2050 أو قبل ذلك لعملياتها الخاصة. قد تشتمل الإفصاحات المتعلقة بتخطيط التحول على معالم مرحلية (مثل أهداف عام 2030)، ودور تعويضات الكربون، وكيفية دمج الشركة للاعتبارات المناخية في التخطيط المالي (النفقات الرأسمالية، وعمليات الاستحواذ، وما إلى ذلك).

على الصعيد العالمي، وضع المستثمرون والتحالفات، مثل تحالف غلاسكو المالي من أجل صافي انبعاثات صفري (GFAN)، توقعاتٍ بأن تنشر الشركات خطط انتقال موثوقة.

ويتضمن معيار المناخ الصادر عن مجلس معايير الاستدامة الدولية (IFRS S2) متطلباتٍ للإفصاح عن تلك الخطط. ومن خلال صياغة خطة انتقالية، تُظهر الشركات أنها لا تنتظر بصمتٍ تتحقق مخاطر المناخ، بل تستعد بنشاطٍ وتسهم في مستقبلٍ خالٍ من الانبعاثات.

إرشادات حول إعداد تقرير الاستدامة (تتمة)

- **النطاق (3) والمشاركة في سلسلة التوريد:** غالباً ما تتجاوز التأثيرات البيئية العمليات المباشرة للشركة. وانبعاثات النطاق (1) هي الانبعاثات المباشرة من المصادر المملوكة، وانبعاثات النطاق (2) هي الانبعاثات غير المباشرة من الكهرباء/الطاقة المشتراة، وانبعاثات النطاق (3) هي جميع الانبعاثات غير المباشرة الأخرى في سلسلة القيمة للشركة (بما في ذلك كلٌ من الموردين في المراحل الأولى واستخدام المنتجات في المراحل النهائية).

بالنسبة للعديد من الشركات، تُشكّل انبعاثات النطاق (3)، مثل تلك الصادرة عن الموردين، أو الخدمات اللوجستية، أو الاستخدام النهائي للمنتج، أو رحلات العمل، الجزء الأكبر من بصمتها الكربونية. وبالمثل، يمكن أن تُشكّل سلاسل التوريد مصدراً للمخاطر الاجتماعية والآثار البيئية.

تُنصح الشركات بتوسيع نطاق رصد الاستدامة وإعداد التقارير عنها تدريجياً بحيث يشمل جوانب سلسلة التوريد تلك، وقد يشمل ذلك إشراك الموردين في جمع البيانات، ووضع معايير أو مدونات سلوك للموردين (كما هو موضح في مقاييس مدونة سلوك الموردين وحقوق الإنسان)، وإدراج فئات النطاق (3) الرئيسية في تقارير الانبعاثات.

يُدقّق المستثمرون بشكل متزايد في انبعاثات النطاق (3) كجزء من تقييم مخاطر المناخ، بدءاً من الانبعاثات الممولة للبنوك أو انبعاثات مرحلة استخدام المنتج لشركات النفط. وبينما قد يكون قياس النطاق (3) أمراً صعباً، يمكن للشركات البدء بتقدير أهم الفئات والكشف نوعياً عن مواضع وجود فجوات في البيانات.

يمكن للمشاركة في برامج مثل سلسة توريد مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون (CDP)، أو التعاون مع القطاعات في جمع البيانات، تقديم المساعدة في هذا الصدد.

فمن خلال الشفافية بشأن آثار سلسلة التوريد والعمل مع الموردين على التحسينات، تخفض الشركات من المخاطر، وتُحقق الكفاءة، وتُوفر فرصاً للابتكار. ومن المتوقع مع مرور الوقت أن تُصبح معلومات استدامة سلسلة التوريد جزءاً أساسياً من تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، لا سيما وأن أطر عمل مثل توجيه الاتحاد الأوروبي لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة للشركات (EU CSRD) تشترط ذلك صراحةً. لذلك، ينبغي على الشركات المدرجةالنظر إلى حدود الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية الخاصة بها على نطاق واسع، بما يشمل الشركة نفسها ومنظومة شركائها الأوسع نطاقاً.

- **مسؤولية مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية:** ثمة رسالة قوية من المستثمرين ومعايير الحوكمة الدولية تشير إلى أن المسؤولية النهائية عن الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية تقع على عاتق مجلس الإدارة، حيث ينبغي على الشركات ضمان وجود رقابة واضحة على الاستدامة على مستوى الإدارة العليا، سواء من خلال لجنة مجلس إدارة مخصصة أو من خلال بنود جدول أعمال مجلس الإدارة المنتظمة المتعلقة بأداء الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

قد تُبلغ الشركات في التقرير عن كيفية مشاركة مجلس الإدارة. كما يُوصى بربط مكافآت أو حوافز الفريق التنفيذي بأداء الاستدامة حيثما أمكن. وعلى الصعيد العالمي، هناك تحركات لإضفاء الطابع الرسمي على تلك الروابط، حيث تُلزم بعض الجهات الرقابية مجالس الإدارة بالإبلاغ عن كيفية إشرافها على مخاطر المناخ، وتُلزم بعض الدول بإصدار بيان من الإدارة التنفيذية بشأن مسائل الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

يُحسّن دمج الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في هياكل الحوكمة من فعالية تنفيذ استراتيجيات الاستدامة. وقد تُعيّن الشركات لجاناً أو فرق عمل على مستوى الإدارة لتنسيق جهود الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية داخلياً، وتُعيّن رئيساً للاستدامة أو منصباً مشابهاً.

من خلال الكشف عن ترتيبات الحوكمة هذه، تُعزز الشركة الثقة بأن معايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية تُؤخذ على محمل الجد وتُدار بدقة، ولا تعتبر مسألة هامشية. كما يخفض الإشراف القوي على الحوكمة من فرص "التضليل البيئي" ويضمن دعم مزاعم الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية بالإجراءات اللازمة.

- **جودة البيانات وضمانها وإعداد التقارير الرقمية:** تُعدّ مصداقية إفصاحات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية مسألة بالغة الأهمية، وتلتزم الشركات بوضع إجراءات لضمان دقة البيانات المُبلغ عنها واتساقها وإمكانية التحقق منها. وحيثما أمكن، تُستخدم بروتوكولات القياس المقبولة دولياً. وعلى الصعيد الداخلي، قد يتضمن جمع البيانات أنظمة جديدة أو توسيع نطاق الأنظمة المالية لرصد مقاييس الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

تتبنى العديد من الشركات مؤشرات أداء رئيسية محددة، لا سيما البيانات البيئية مثل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أو استهلاك المياه، على أن تكون مدققة ومؤكدة من جهات خارجية مستقلة أو شركات متخصصة. وعلى الرغم من أن الحصول على ضمان خارجي لممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية لا يزال طوعياً في الكويت، إلا أنه أصبح توجهاً سائداً على المستوى العالمي بل ومطلباً إلزامياً في بعض الدول لمؤشرات معينة. وفي هذا الإطار، يُستحسن أن تقوم الشركات بتقييم جدوى مستويات الضمان المحدودة أو المعقولة لما لها من دور في تعزيز موثوقية التقارير وزيادة ثقة أصحاب المصلحة في محتواها.

مقاييس الاستدامة الموصى بها

كنقطة انطلاق للإفصاح، يوصي هذا الدليل بمجموعة أولية من مقاييس الاستدامة (المؤشرات) التي يمكن للشركات الإبلاغ عنها، ولقد صُممت هذه المؤشرات لتكون ذات صلة عامة بجميع القطاعات.

يوضح الجدول أدناه المقاييس الرئيسية لمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية لهذا الدليل، والتي تتوافق مع معايير (IFRS S1) و (IFRS S2) و معايير (GRI) المحدثة، وتعكس التوقعات المحلية بموجب الإطار التنظيمي. كما يتم تسليط الضوء على المقاييس ذات الأهمية للمستثمرين والعملية للشركات في السوق الكويتي، نظراً لتكوين القطاع في الكويت والأولويات الوطنية.

كيفية استخدام هذه المقاييس: يتضمن كل مقياس أدناه تعريفاً، أو صيغة أساسية، ومعياراً دولياً مرتبطاً به كمرجع. ويمكن للشركات استخدام هذه المقاييس كإرشادات لإعداد التقارير، مع ضمان استخدامها كأساليب حسابية قياسية (على سبيل المثال، استخدام بروتوكول غازات الاحتباس الحراري لحساب الانبعاثات، وتعريفات الموارد البشرية القياسية لدوران الموظفين، وما إلى ذلك).

كما يستحسن توفير سياق للأرقام، سواءً كان ذلك تعليقاً على ما إذا كان مؤشر ما قد تحسن أو تراجع مقارنةً بالسنوات السابقة، وسبب ذلك. وحيثما أمكن، يمكن للشركات تحديد أهداف داخلية لتلك المقاييس والإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيقها.

يمكن الإبلاغ عن المقاييس سنوياً (أو بشكل أكثر تكراراً حسب الرغبة) في تقارير الاستدامة أو غيرها من الإفصاحات. ويُوصى بضمان تلك المقاييس من قِبل جهة خارجية، وإن لم يكن ذلك مطلوباً إلزامياً، لا سيّما للبيانات الحرجة أو المعرضة لعدم اليقين في التقدير (مثل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أو معدلات الإصابة).

بالإضافة إلى ذلك، فإن توفير البيانات بتنسيق منظم يمكن أن يعزز الشفافية. ويمكن استخدام تلك المقاييس كنقطة انطلاق، حيث تتمتع الشركات بحرية تضمين مؤشرات إضافية مهمة لأعمالها أو القطاع الذي تنتمي إليه. على سبيل المثال، قد يُضيف أحد البنوك مقاييس للتمويل الأخضر، بينما قد تُفصح شركة نفط وغاز عن مقاييس تتعلق بحرق الغاز أو حجم التسرب ، حتى لو لم تكن تلك المقاييس مُدرجة في هذه القائمة العامة.

إذا كانت بعض المقاييس المُوصى بها غير مُناسبة، يُمكن للشركة حذفها مع شرح مُوجز. فالهدف النهائي هو تشجيع الإفصاح الهادف والمُقارن والمتوافق مع المعايير الدولية دون إثقال كاهل الشركات ببيانات غير ذات صلة.

المقاييس البيئية :

تُقيم المقاييس البيئية أثر أنشطة وأعمال الشركة على البيئة الطبيعية، ونهجها في إدارة مخاطر المناخ والموارد. وتشمل هذه المقاييس: انبعاثات الغازات الدفيئة والطاقة (التي تشير إلى البصمة الكربونية للشركة وكفاءتها في استهلاك الطاقة)، واستهلاك المياه، وتطبيق سياسات الرقابة البيئية.

تساعد هذه المقاييس أصحاب المصالح على تقييم مدى فعالية تحكم الشركة في الأثر البيئي لأعمالها، وانتقالها نحو عمليات منخفضة الكربون، وحفاظها على الموارد الطبيعية.

المقياس	الوصف	إرشادات الإفصاح	معيار IFRS / GRI ذو الصلة	هدف التنمية المستدامة ذو الصلة	السياق المحلي والأهمية
انبعاثات الغازات الدفيئة (النطاقان 1و2)	إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة (النطاق 1) وغير المباشرة (النطاق 2)، بوحدة طن مكافئ ثاني من أكسيد الكربون. وهذا من المقاييس الأساسية للمناخ الذي يعكس البصمة الكربونية للشركة.	يُوصى جميع الشركات بالإفصاح عن هذا المقياس ضمن تقارير المناخ، حيث يُلزم المعيار IFRS S2 بالإفصاح عن انبعاثات النطاقين 1 و2.	IFRS S2 (المناخ) GRI 305: الانبعاثات	الهدف الثالث عشر - العمل المناخي الهدف السابع - طاقة نظيفة وأسعار معقولة	مقياس ذو أهمية كبيرة نظراً لاقتصاد الكويت كثيف الكربون (مثل قطاع النفط والغاز). يتماشى تتبع الانبعاثات مع التزام الكويت بتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول 2060 ومتطلبات المستثمرين لتقييم مخاطر المناخ. ويعكس كذلك كفاءة العمليات واستعداد الشركة للامتثال للوائح الكربون.
انبعاثات الغازات الدفيئة (النطاق 3)	إجمالي الانبعاثات غير المباشرة للغازات الدفيئة من سلسلة القيمة (النطاق 3)، إذا كانت كبيرة (مثل سلسلة التوريد، واستخدام المنتجات). ويشير ذلك إلى الأثر المناخي الأوسع للشركة بخلاف عملياتها التشغيلية.	نعم (إذا كان لهذا المقياس أهمية نسبية). تُوصى الشركات الكبيرة أو تلك التي تصدر كميات كبيرة من الانبعاثات الكربونية في سلسلة القيمة بالإبلاغ عن هذا المقياس. وينص المعيار (IFRS S2) على الإفصاح عن انبعاثات النطاق 3 إذا كانت تمثل نسبة كبيرة من انبعاثات الشركة.	IFRS S2 (المناخ) GRI 305: الانبعاثات	الهدف الثالث عشر - العمل المناخي الهدف الثاني عشر - الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	مقياس ذو صلة بالقطاعات عالية الأثر - مثل البتروكيماويات والطيران والخدمات اللوجستية - المنتشرة في المنطقة. يتناول الأثر الكربوني الكامل الذي يهتم المستثمرون العالميون كثيراً بتدقيقها. وتُوصى الشركات على التواصل مع الموردين بشأن خفض الانبعاثات.
كثافة الانبعاثات	كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة، وتحسب بعدد أطنان مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة إنتاج (المنتج، أو الإيرادات، أو برميل مكافئ من النفط أو الغاز). تهدف هذه المقاييس إلى تطبيع الانبعاثات نسبةً إلى حجم الأعمال أو النشاط.	يُوصى بالإفصاح عن هذا المقياس لأغراض المقارنة، خصوصاً في الصناعات عالية الانبعاثات. هذا المقياس مشمول ضمناً في المعيار IFRS S2، "المقاييس والأهداف" - إذ ينبغي على الشركات الإفصاح عن كثافة انبعاثاتها لمتابعة مدى كفاءتها وتقدمها نحو تحقيق أهداف المناخ.	IFRS S2: (المقاييس والأهداف) GRI 305-4: كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة	الهدف التاسع - الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية الهدف الثالث عشر - العمل المناخي	تعد هذه المقاييس مهمة للمقارنة المرجعية، إذ تساعد المستثمرين على مقارنة كفاءة خفض الانبعاثات الكربونية بين الشركات ومع مرور الوقت. وفي قطاعات الصناعة والطاقة في الكويت، يشير تحسين كثافة الانبعاثات (مثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل برميل) إلى تحسن التكنولوجيا والكفاءة، بما يتماشى مع الأهداف الوطنية للاستدامة.

مقاييس الاستدامة الموصى بها (تتمة)

المقياس	الوصف	إرشادات الإفصاح	معيار IFRS / GRI ذو الصلة	هدف التنمية المستدامة ذو الصلة	السياق المحلي والأهمية
استخدام الطاقة	إجمالي الطاقة المستخدمة: الطاقة المباشرة (الوقود) والطاقة غير المباشرة (الكهرباء/البخار) المستهلكة (بوحدة ميجاواط ساعة أو جيجا جول). يشير هذا المقياس إلى البصمة الكلية للطاقة التي تستهلكها الشركة.	نعم. هذا المقياس ذو أهمية نسبية للإفصاح المناخي. حيث أن استخدام الطاقة هو المحرك الرئيسي للانبعاثات. تُوصى جميع الشركات بالإفصاح عن هذا المقياس، لأنه يرتبط بالتكلفة والانبعاثات. يتطلب المعيار IFRS S1 الإفصاح عن الموارد المادية المهمة المستخدمة.	IFRS S1 (عام) GRI 302: الطاقة	الهدف السابع - طاقة نظيفة وأسعار معقولة الهدف الثاني عشر - الاستهلاك والإنتاج المسؤولان الهدف الثالث عشر - العمل المناخي	يكثر الإفصاح عن هذا المقياس نظراً للاستهلاك المرتفع للطاقة للفرد في الكويت، ونظراً لسياق الدعم الحكومي للطاقة. ويساعد هذا المقياس الشركات على تحديد فرص تحسين الكفاءة.
كثافة الطاقة	كثافة الطاقة مثل الطاقة المستهلكة لكل وحدة إنتاج أو لكل وحدة إيرادات. يقيس هذا المقياس كفاءة استخدام الطاقة في العمليات.	يُوصى بالإفصاح عن هذا المقياس في القطاعات التي تشكل تكاليف الطاقة جزءاً كبيراً من أعمالها (الصناعة، المرافق). وهو أحد المقاييس العامة المشمولة في المعيار IFRS S1 المطلوب الإفصاح عنها إذا كانت كفاءة الطاقة من العوامل التي تؤثر على الأداء. غالباً ما يُبلغ عنه مع مقياس كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة.	IFRS S1 (عام) GRI 302-3: كثافة الطاقة	الهدف السابع - طاقة نظيفة وأسعار معقولة الهدف التاسع - الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية الهدف الثالث عشر - العمل المناخي	مقياس ذو صلة بالقطاعات الصناعية في الكويت حيث يُثبت كفاءة العمليات. ترتبط إنتاجية الطاقة بتوفير التكاليف وتنفيذ استراتيجية المناخ. يكافئ المستثمرون الشركات التي تستهلك أقل قدر من الطاقة لكل وحدة إنتاج، خاصة مع جهود الكويت لتقليل الاستهلاك غير الفعال.
مزيج الطاقة (مصادر الطاقة المتجددة %)	تحليل مصادر الطاقة المستخدمة (مثل النسبة المئوية من المصادر المتجددة مقابل الوقود الأحفوري). يشير هذا المقياس إلى التحول نحو طاقة أنظف.	نعم (إذا انطبق). بموجب المعيار IFRS S2، ينبغي على الشركات التي تواجه مخاطر مناخية الإفصاح عن استخدام الطاقة المتجددة والتحولات في مزيج الطاقة الخاص بها كجزء من استراتيجيتها.	IFRS S2 (المناخ) GRI 302-1: استهلاك الطاقة حسب المصدر	الهدف السابع - طاقة نظيفة وأسعار معقولة الهدف الثالث عشر - العمل المناخي	مقياس استراتيجي لدولة الكويت. تستهدف الحكومة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة لتوليد 15% من الكهرباء بحلول عام 2030. ويُظهر الإفصاح عن مزيج الطاقة دعم الشركة للأهداف الوطنية (مثل مشاريع الطاقة الشمسية) وقدرتها على التكيف مع تغيرات أسعار الطاقة المستقبلية أو تكاليف الكربون.
استخدام المياه	إجمالي المياه المسحوبة/ المستخدمة والمياه المعاد تدويرها أو المستصلحة (بالمتر المكعب). يعكس هذا المقياس بصمة الشركة المائية وجهودها في الحفاظ على المياه.	نعم (إذا كان لهذا المقياس أهمية نسبية). يقتضي المعيار IFRS S1 الإفصاح عن استخدام الموارد المهمة مثل المياه.	GRI 303: المياه والنفايات السائلة	الهدف السادس - المياه النظيفة والنظافة الصحية الهدف الثاني عشر - الاستهلاك والإنتاج المسؤولان الهدف الثالث عشر - العمل المناخي	مقياس ذو أهمية حرجة بالنظر إلى مناخ الكويت الجاف. تواجه الكويت نقصاً شديداً في إمدادات المياه (أكثر من 90% من المياه مصدرها عمليات التحلية). إن قياس استخدام المياه وإعادة تدويرها أمر أساسي للمرافق والشركات الصناعية (مثل التحلية والبتروكيماويات) لضمان استدامة العمليات ودعم جهود الأمن المائي الوطني.

المقياس	الوصف	إرشادات الإفصاح	معيار IFRS / GRI ذو الصلة	هدف التنمية المستدامة ذو الصلة	السياق المحلي والأهمية
السياسة والإدارة البيئية	وجود سياسات وأنظمة إدارة بيئية رسمية، مثل: هل لدى الشركة سياسة بيئية؟ هل لدى الشركة سياسات خاصة بالمخلفات والمياه والطاقة وإعادة التدوير؟ هل تستخدم الشركة نظام إدارة الطاقة (مثل الأيزو 50001 ؟ (نعم/لا لكل بند).	ممارسة جيدة لجميع الشركات لتنفيذ السياسات البيئية الأساسية وإعداد التقارير ذات الصلة.	IFRS S1 (عام) GRI 2: (الإفصاحات العامة) GRI 306: المخلفات 2020 (السياسة)	الهدف الثاني عشر - الاستهلاك والإنتاج المسؤولان الهدف الثالث عشر - العمل المناخي الهدف الخامس عشر - الحياة في البر.	مقياس ذو صلة على المستوى المحلي، حيث تتوقع الجهات التنظيمية وأصحاب المصلحة في الكويت أن تتمكن الشركات من الحد من التلوث، وتحسين استخدام الموارد. ويُظهر تطبيق سياسات رسمية إدارة استباقية للأثر البيئي. تحصل العديد من الشركات (وخاصة العاملة في قطاعي الصناعة والنفط) على شهادات الأيزو، ويعزز الإفصاح عنها الثقة لدى المستثمرين والجهات التنظيمية.
حوكمة المناخ والمخاطر والفرص المرتبطة بها	هل يراقب مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية صراحةً على المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ (نعم/لا). يشير هذا المقياس إلى إدراج قضايا تغير المناخ في هياكل الحوكمة. يشمل ذلك المقياس الإبلاغ عن المخاطر الانتقالية والمخاطر المادية المتعلقة بالمناخ التي تؤثر على العمليات ومرونة السوق، وكذلك الفرص عبر المنتجات الخضراء وخدمات الإفصاح.	نعم - تتطلب معايير (IFRS S2) وأطر فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ الإفصاح عن حوكمة عملية مراقبة العمل المناخي على مستوى مجلس الإدارة.	IFRS S2: الحوكمة GRI 2-13: آليات حوكمة المناخ	الهدف الثالث عشر - العمل المناخي الهدف السادس عشر - السلام والعدل والمؤسسات القوية	تركيز كبير من جانب المستثمرين. يضمن المساءلة عن العمل المناخي على أعلى مستوى. من المتوقع أن تقوم الشركات الكبرى في الكويت بتشكيل لجان للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، أو لجان للصحة والسلامة والبيئة على مستوى مجلس الإدارة. يتماشى هذا النهج مع أفضل الممارسات العالمية، ويعكس الاستعداد للتعامل مع المخاطر الانتقالية المتصلة بالمناخ في اقتصاد الكويت المرتكز على النفط.
الاستثمار في التخفيف من مخاطر تغير المناخ	الاستثمار السنوي (النفقات الرأسمالية أو الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير) في مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيف معها - مثل الاعتماد على الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة، والبنية التحتية المقاومة للمناخ، وتطوير المنتجات منخفضة الكربون (بالدينار الكويتي).	تُوصي الشركات العاملة في القطاعات كثيفة الكربون أو التي تسعى للابتكار الأخضر بالإفصاح عن هذا المقياس. يتطلب المعيار (IFRS S2) الإفصاح عن الموارد المستخدمة لمعالجة المخاطر أو الفرص المتعلقة بالمناخ (مثل: مقدار النفقات الرأسمالية أو الاستثمار الموجه نحو الاستفادة من الفرص المرتبطة بالمناخ").	IFRS S2: (الاستراتيجية والمقاييس)	الهدف السابع - طاقة نظيفة وأسعار معقولة الهدف التاسع - الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية الهدف الثالث عشر - العمل المناخي	مقياس استراتيجي للتنويع. في السياق الكويتي، يوضح هذا المقياس كيف تسهم الشركات في الانتقال للطاقة النظيفة (مثل الاستثمار في الطاقة الشمسية وتقنيات الإنتاج الأنظف). ويكتسب هذا المقياس أهمية خاصة لشركات الطاقة لتوضيح التحول نحو الاستدامة، وللمؤسسات المالية التي تمول المشاريع الخضراء. وينظر المستثمرون إلى مثل هذا الاستثمار بوصفه استعداداً لمستقبل منخفض الكربون في اقتصاد ما بعد النفط.

مقاييس الاستدامة الموصى بها (تتمة)

المقاييس الاجتماعية:

تقيم المقاييس الاجتماعية كيفية إدارة الشركة لعلاقاتها مع الموظفين والعملاء والموردين والمجتمعات التي تعمل فيها، وتعكس الأداء الاجتماعي داخل الشركة (مثل التنوع بين الجنسين، وطريقة معاملة الموظفين، والصحة والسلامة)، بالإضافة إلى أبعاد المسؤولية الاجتماعية (مثل معايير العمل في سلسلة التوريد والمساهمة في توفير فرص عمل على المستوى المحلي). يكمن الأساس المنطقي في أن الأداء الاجتماعي القوي قادر على زيادة إنتاجية الشركة، وتحسين سمعتها، وتقليل مخاطر النزاعات بين العمال أو الفضائح، مع المساهمة الإيجابية في المجتمع.

المقياس	الوصف	إرشادات الإفصاح	معيار IFRS / GRI ذو الصلة	هدف التنمية المستدامة ذو الصلة	السياق المحلي والأهمية
معدل حركة الموظفين	المعدل السنوي لحركة الموظفين - مثل النسبة المئوية للعاملين الذين يغادرون الشركة خلال السنة، وعادةً ما يتم تحليل هذه النسبة حسب نوع الموظف:S2.1 العاملون بدوام كامل: S2.2 العاملون بدوام جزئي: وS2.3 العاملون بعقود. يشير هذا المقياس إلى مستوى الاحتفاظ بالموظفين واستقرار القوى العاملة.	نعم (إذا كان ذو أهمية نسبية). بموجب المعيار IFRS S1، يعتبر الاحتفاظ بالقوى العاملة عاملاً اجتماعياً مهماً للعديد من الصناعات (على سبيل المثال، يشير معدل حركة الموظفين المرتفع إلى مخاطر تشغيلية أو تكاليف إضافية).	IFRS S1 (عام-رأس المال البشري) GRI 401-1: التوظيف (حركة الموظفين)	الهدف الثامن - العمل اللائق ونمو الاقتصاد	مقياس ذو أهمية كبيرة لإدارة المواهب في الكويت. تعتمد العديد من الشركات على الموظفين المهرة، الذين يمكن أن تؤدي حركتهم إلى تعطيل العمليات. وقد يشير هذا المقياس كذلك إلى ارتفاع معدل حركة الموظفين وعدم رضاهم. ويراقب المستثمرون هذا المقياس بوصفه مخاطرة، خاصة في القطاعات التنافسية مثل البنوك، أو حيث يكون الاحتفاظ بالمعرفة أمراً بالغ الأهمية لنجاح الشركات. ويرتبط ذلك بأهداف تطوير "رأس المال البشري في الكويت" من خلال تسليط الضوء على استقرار الوظائف.
التنوع بين الجنسين (تكوين القوة العاملة)	توزيع الموظفين والموظفات عبر المستويات المختلفة، مثل:S3.1 النسبة المئوية للموظفات مقابل الموظفين؛ وS3.2 النسبة المئوية للوظائف من المستوى الأول أو المتوسط التي تشغلها المرأة؛ وS3.3 النسبة المئوية للمناصب القيادية أو التنفيذية التي تشغلها المرأة. يوضح هذا المقياس مدى تمثيل المرأة داخل الشركة عبر مختلف المستويات.	يُوصى بإعداد تقارير عن هذا المقياس. (يشدد المعيار IFRS S1 على أهمية التنوع كجزء من الإفصاحات المتعلقة برأس المال البشري، إذا كان مطلوباً لخلق القيمة).	IFRS S1 (عام) GRI 405-1: تنوع الحوكمة والموظفين	الهدف الخامس - المساواة بين الجنسين الهدف العاشر - الحد من أوجه عدم المساواة	مقياس ذو صلة اجتماعية عالية. تُسجل الكويت واحدة من أعلى معدلات مشاركة المواطنات في سوق العمل داخل دول مجلس التعاون. وتشغل المرأة العديد من الوظائف في القطاع العام. ومع ذلك، فإن تمثيل المرأة في المناصب العليا داخل الشركات المدرجة لا يزال محدوداً. يساعد الإبلاغ عن هذا المقياس في تحديد الفجوات وقياس التقدم المحرز في تمكين المرأة (أحد ركائز أجندة الكويت للتنمية). ويجذب هذا المقياس كذلك المستثمرين الدوليين المهتمين بقضايا التنوع والإنصاف والشمول.

المقياس	الوصف	إرشادات الإفصاح	معيار IFRS / GRI ذو الصلة	هدف التنمية المستدامة ذو الصلة	السياق المحلي والأهمية
التدريب والتعلم	1) متوسط عدد ساعات التدريب لكل موظف (حسب النوع ودرجة الموظف)؛ و2) إجمالي الاستثمارات في التدريب والتطوير، ونسبة الموظفين الذين يحصلون على مراجعات منتظمة لتحسين الأداء والتطوير المهني؛ 4) ملخص نوعي لأهم البرامج.	يُظهر هذا المقياس جهود الشركة في تعزيز مهارات الموظفين وكفاءاتهم وتطورهم المهني من خلال برامج تدريب وتعلم منظمة. ويعكس كذلك التزام الشركة ببناء قوة عاملة مؤهلة وقادرة على مواكبة المتطلبات المتغيرة للسوق والجهات التنظيمية، وكذا متطلبات الاستدامة.	IFRS S1: إدارة رأس المال (قدرات الموظفين بوصفها مورداً أساسياً مرتبطاً بالاستدامة) GRI 404-1 / 404-2: ساعات التدريب لكل موظف، وبرامج تطوير المهارات ودعم الانتقال الوظيفي.	الهدف الرابع - التعلم الجيد الهدف الثامن - العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف الخامس - المساواة بين الجنسين	يسهم تطوير قوة عاملة ماهرة وواعية في دعم أهداف رؤية دولة الكويت عام 2035 - "كويت جديدة" المتعلقة بتعزيز رأس المال البشري والقدرة التنافسية. وتُوصى الشركات المدرجة بالاستثمار في التعلم المستمر وزيادة الوعي بقضايا الاستدامة لضمان مرونة القوى العاملة، وتحسين الاحتفاظ بالموظفين، والتوافق مع المعايير الدولية المتعلقة بإعداد التقارير.
العاملون المؤقتون والعاملون بعقود	نسبة العاملين بعقود غير دائمة؛ S4.1 نسبة العاملين بدوام جزئي من إجمالي العاملين؛ و S4.2 نسبة العاملين بعقود/ العمالة الموسمية. يوضح هذا المؤشر مدى اعتماد الشركة على العمالة المؤقتة.	مُوصى بإعداد تقارير عن هذا المقياس خصوصاً في قطاعات الإنشاءات وخدمات النفط، حيث يُعد التعاقد ممارسة شائعة. يتطلب المعيار IFRS S1 من الشركات الإفصاح عن هيكل تعيين الموظفين عند أهميته (كحالة الاعتماد الكبير على العاملين بعقود وتأثيره على نموذج الأعمال).	IFRS S1 (عام) GRI 2-8: العمال غير الموظفين GRI 401-1	الهدف الثامن - العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف العاشر - الحد من أوجه عدم المساواة	يُعد هذا المقياس مهماً في سوق العمل الكويتية، إذ تعتمد العديد من الشركات الخاصة على توظيف الوافدين بعقود مؤقتة نظراً لطبيعة العمل القائم على المشاريع، أو امتثالاً لقوانين ولوائح العمل. وقد يشكّل الاعتماد المرتفع على التعاقد مع العاملين مخاطر قانونية أو مخاطر تتعلق باستمرارية الأعمال. ويرتبط هذا المقياس كذلك بالسياسات العمالية في الكويت، فقد يُستخدم التوظيف المؤقت بشكل مفرط للتحايل على حصص التكويت، لذا نوصي بالشفافية.
سياسة عدم التمييز	هل لدى الشركة سياسة رسمية ضد التمييز والتحرش الجنسي (نعم/لا). يعكس هذا المقياس التزام الشركة بتوفير فرص متكافئة وتوفير بيئة عمل آمنة.	يُوصى بالإفصاح عن مثل هذه السياسات (حيث تعتبر جزءاً من الضمانات الاجتماعية التي نص عليها المعيار IFRS S1).	IFRS S1 (عام -اجتماعي) GRI 406: عدم التمييز	الهدف الخامس - المساواة بين الجنسين الهدف الثامن - العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف العاشر - الحد من أوجه عدم المساواة الهدف السادس عشر - السلام والعدل والمؤسسات القوية	هذا المقياس مهم على المستوى المحلي، إذ يحظر قانون العمل الكويتي والأعراف المجتمعية أي شكل من أشكال التمييز في مكان العمل. يؤكد تطبيق سياسة رسمية في مكان العمل على الامتثال وبناء ثقافة أخلاقية. ومع تنوع العمالة الوافدة في الكويت، لابد أن تضع الشركات إجراءات واضحة لمكافحة التمييز لمنع أي مشكلات تتعلق بالتحيز على أساس العرق، أو النوع، أو الأصل. ويرى المستثمرون في ذلك أساساً لضمان استقرار القوى العاملة وسمعة العلامة التجارية.

مقاييس الاستدامة الموصى بها (تتمة)

المقياس	الوصف	إرشادات الإفصاح	معيار IFRS / GRI ذو الصلة	هدف التنمية المستدامة ذو الصلة	السياق المحلي والأهمية
نسبة الإصابات (الصحة والسلامة)	نسبة الإصابات المرتبطة بالعمل، مثل نسبة تكرار الإصابات الهادرة للوقت - عدد الإصابات لكل مليون ساعة عمل (أو ما شابه). يشير هذا المقياس إلى أداء الشركة في مجال صحة وسلامة العاملين لديها.	نعم (إذا كانت له أهمية نسبية). وفقاً للمعيار IFRS S1، تعتبر الصحة والسلامة المهنية مقياساً مهماً للعديد من الصناعات (خاصةً تلك التي تنطوي على توجد أي مخاطر تهدد السلامة)، نظراً لتأثيره المالي والتشغيلي.	IFRS S1 (عام - رأس المال البشري) GRI 403-9: الصحة والسلامة المهنية (الإصابات).	الهدف الثالث - الصحة الجيدة والرفاه الهدف الثامن - العمل اللائق ونمو الاقتصاد	مقياس بالغ الأهمية في الصناعات الرئيسية بالكويت. تنطوي قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات والبناء والخدمات اللوجستية (التي لها حضور بارز في بورصة الكويت) على مخاطر كامنة تهدد السلامة. تؤكد الجهات التنظيمية في الكويت (مثل شركة نفط الكويت الرائدة في قطاع النفط) على ضرورة التميز في جوانب الصحة والسلامة والبيئة. ويراقب المستثمرون وأصحاب المصلحة مقاييس الصحة والسلامة عن كثب باعتبارها مؤشرات على جودة الإدارة ومراقبة المخاطر. ويتماشى السعي وراء تقليل نسب الإصابات مع أهداف الكويت في المتعلقة "بالرعاية الصحية عالية الجودة" ورفاهية العاملين.
سياسة السلامة والصحة المهنية	هل لدى الشركة سياسة رسمية للسلامة المهنية و/أو السلامة العامة (نعم/لا)؟ يعكس هذا المؤشر ما إذا كانت الشركة تدير صحة وسلامة الموظفين بشكل منهجي.	نعم. يُوصى بالإفصاح عن هذا المقياس في أي قطاع يتعرض لمخاطر تتعلق بالسلامة (وفقاً للمعيار IFRS S1 الخاص بحوكمة المخاطر الاجتماعية).	IFRS S1 (عام) GRI 403-1: نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية.	الهدف الثالث - الصحة الجيدة والرفاه الهدف الثامن - العمل اللائق ونمو الاقتصاد	من المقاييس الرئيسية المتوقعة في قطاعات الكويت الصناعية. تُطالب الجهات التنظيمية أو العملاء بتطبيق سياسة للصحة والسلامة المهنية (تتوافق مع المعيار 18001 من معايير تقييم السلامة والصحة المهنية، أو معيار الأيزو 45001)، خاصةً في عقود النفط والغاز. ويُظهر ذلك التزاماً بالحفاظ على رفاهية العاملين، وخفض معدلات الحوادث وتكاليف التأمين.
سياسة حقوق الإنسان	هل لدى الشركة سياسة رسمية لحقوق الإنسان (نعم/لا)، وهل تُطبق هذه السياسة على الموردين أو البائعين (نعم/لا). تشمل هذه السياسة الالتزام باحترام حقوق الإنسان (ممارسات العمل العادلة، وتأثير الشركة على المجتمع).	ضرورة الإفصاح عن سياسة حقوق الإنسان حيثما أمكن (يتطلب المعيار IFRS S1 الإفصاح عن إدارة التأثيرات الاجتماعية المادية).	IFRS S1 (عام -اجتماعي) GRI 412: تقييم حقوق الإنسان	الهدف الثامن - العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف العاشر - الحد من أوجه عدم المساواة الهدف السادس عشر - السلام والعدل والمؤسسات القوية	الكويت من الأطراف الموقعة على اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. تخضع الشركات، خاصة تلك ذات العمليات أو سلاسل التوريد الدولية، للرقابة على بعض المسائل مثل ظروف العمالة المهاجرة، والمساواة، وتأثيرها على المجتمع. ويثبت تطبيق سياسة لحقوق الإنسان تتوافق مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المسؤولية المؤسسية، وهو أمر مهم لجذب الاستثمار الأجنبي والحفاظ على إمكانية دخول أسواق التصدير.

المقياس	الوصف	إرشادات الإفصاح	معيار IFRS / GRI ذو الصلة	هدف التنمية المستدامة ذو الصلة	السياق المحلي والأهمية
التكويت	النسبة المئوية للقوى العاملة في الشركة من المواطنين الكويتيين، والمعلومات النوعية حول مبادرات التوظيف المحلية. S10.1: النسبة المئوية لإجمالي الموظفين الكويتيين S10.2: المساهمة في خلق الوظائف المحلية المباشرة وغير المباشرة (من خلال التدريب، والاستعانة بشركات محلية).	نعم. لهذا المقياس أهمية بالغة وفقاً للتوقعات المحلية.	GRI 202-2: نسبة الإدارة العليا المُعيّنة من المجتمع المحلي الأفراد (وموسّعة هنا لتشمل جميع الموظفين).	الهدف الرابع - التعلم الجيد الهدف الثامن - العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف العاشر - الحد من أوجه عدم المساواة	مقياس مميز في الكويت. تفرض الحكومة حصص تكويت محددة لكل قطاع (وتفرض غرامات في حالة عدم الالتزام بها) لتعزيز التوظيف المحلي. وينظر المستثمرون والجهات التنظيمية إلى معدل تكويت مرتفع بشكل إيجابي، وهو ما يشير إلى الالتزام بسياسة الحكومة، وتقليل مخاطر التأشيرات وتغيير العمالة، وتطوير الكوادر المحلية (وهي أحد ركائز "رأس المال البشري الإبداعي" في رؤية 2035). وتؤكد الشركات التي تفصح عن هذا المقياس دورها في الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.
الاستثمار المجتمعي	إجمالي الاستثمارات في البرامج والمبادرات المجتمعية التي تسهم في التنمية الاجتماعية أو البيئية أو الاقتصادية، كنسبة مئوية من إيرادات الشركة.	الإبلاغ بإجمالي المساهمات النقدية والعينية (بالدينار الكويتي)، ونسبة المئوية للربح قبل حسم الضريبة، ومجالات التأثير الرئيسية.	GRI 413-1 IFRS S1: (آثار رأس المال الاجتماعي)	الهدف الأول: القضاء على الفقر الهدف الرابع - التعلم الجيد الهدف الحادي عشر - مدن ومجتمعات محلية مستدامة الهدف السابع عشر - عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	يعزز هذا المقياس مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف رؤية الكويت 2035، مع التركيز على المسؤولية الاجتماعية وخلق قيمة على المدى البعيد من خلال الشراكات المحلية وخلق الأثر الاجتماعي.

مقاييس الاستدامة الموصى بها (تتمة)

مقاييس الحوكمة :

تتعلق مقاييس الحوكمة بالهياكل والسياسات والممارسات التي تحدّد كيفية توجيه الشركة وإدارتها. ويضمن نظام الحوكمة المؤسسية الرشيدة إدارة الشركة بأخلاقيات عالية وبشفافية، وعلى نحو يحقق مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح.

تشمل المقاييس التالية تكوين مجلس الإدارة واستقلاليته، والحوافز المصروفة للإدارة التنفيذية لتحقيق الاستدامة، واحترام حقوق المساهمين، وحوكمة سلسلة التوريد، والسلوك الأخلاقي، وحماية البيانات، وإعداد تقارير شفافة عن الاستدامة، وعمليات المراجعة والتحقق. ويشير الأداء القوي فيها إلى وجود آليات قوية للمراقبة والمساءلة، مما يدعم الإدارة الفعّالة للقضايا البيئية والاجتماعية.

المقياس	الوصف	إرشادات الإفصاح	معيارGRI ذو الصلة	هدف التنمية المستدامة ذو الصلة	السياق المحلي والأهمية
التنوع بين الجنسين في عضوية مجلس الإدارة	تمثيل الجنسين في مجلس الإدارة مثل : النسبة المئوية للمقاعد التي يشغلها الأعضاء من النساء ومن الرجال في مجلس الإدارة. النسبة المئوية للمقاعد التي يشغلها الأعضاء من النساء ومن الرجال. يشير هذا المقياس إلى مستوى التنوع بين الجنسين في أعلى مستويات الحوكمة.	نعم (إذا انطبق). على الرغم من أن هيئة أسواق المال لا تفرض ذلك بشكل صريح، فإن المعيار (IFRS S1) يشجّع على الإفصاح عن التنوع بين الجنسين باعتباره عاملاً من عوامل الحوكمة.	المعيار (IFRS S1) (عام - الحوكمة) GRI 405: التنوع وتكافؤ الفرص.	الهدف الخامس - المساواة بين الجنسين الهدف العاشر - الحد من أوجه عدم المساواة الهدف السادس عشر - السلام والعدل والمؤسسات القوية	يتزايد التركيز على هذا الموضوع في الكويت. لا توجد حالياً حصة مخصّصة للمرأة في مجالس الإدارات في الكويت، ويظل تمثيل المرأة في هذه المجالس منخفضاً. ومع ذلك، يسعى أصحاب المصلحة نحو تعزيز التنوع بين الجنسين. ويسهم إعداد التقارير عن هذا المقياس في تعزيز الشفافية، وقد يشجّع على التحسين الطوعي. ويتماشى ذلك مع أفضل ممارسات الحوكمة العالمية ومع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين).
استقلالية مجلس الإدارة والفصل بين منصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة	استقلالية مجلس الإدارة: هل تحظر الشركة الرئيس التنفيذي من رئاسة مجلس إدارتها؟ (نعم/لا). النسبة المئوية لمقاعد مجلس الإدارة التي يشغلها أعضاء مستقلون (وفقاً لتعريف هيئة أسواق المال). يعكس هذا المقياس وجود ضوابط وتوازنات في نظام الحوكمة.	تتطلب قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة أسواق المال وجود عدد أدنى أو نسبة دنيا من المديرين المستقلين (غالباً ثلث أعضاء المجلس)، وتوصي بالفصل بين منصب الرئيس التنفيذي ومنصب رئيس مجلس الإدارة.	قواعد الحوكمة المحلية للشركات GRI 2-9: هيكل الحوكمة (الاستقلالية)	الهدف السادس عشر - السلام والعدل والمؤسسات القوية	مقياس إلزامي وخاضع للمراقبة: تطبق هيئة أسواق المال الكويتية قواعد الحوكمة المماثلة للمعايير العالمية، مثل اشتراط وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة، والتشجيع على فصل منصب رئيس مجلس الإدارة عن منصب الرئيس التنفيذي، لتجنّب تضارب المصالح. وتلتزم معظم الشركات المدرجة في البورصة بالفعل بهذه المتطلبات. إن الإبلاغ عن هذه المقاييس (بما يتجاوز الحد القانوني الأدنى) يُظهر الالتزام بحوكمة وشفافية قويتين، وهو أمر بالغ الأهمية لتعزيز ثقة المستثمرين، لا سيما بعد بعض حالات فشل كبرى الشركات في المنطقة.

المقياس	الوصف	إرشادات الإفصاح	معيارGRI ذو الصلة	هدف التنمية المستدامة ذو الصلة	السياق المحلي والأهمية
مدونة قواعد سلوك الموردين	هل تُلزم الشركة مورديها/بائعيها بالالتزام بإحدى مدونات قواعد السلوك (أي الأخلاقيات والعمل والمعايير البيئية)؟ (نعم/لا)، وإذا كانت الإجابة نعم، ما هي نسبة الموردين الرئيسيين الذين حصلوا رسمياً على شهادة الامتثال. يُظهر هذا المقياس كيف تدير الشركة موضوعات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية ضمن سلسلة التوريد الخاصة بها.	نعم (إذا كان المقياس ذو أهمية). يُوصى بالإبلاغ بهذا المقياس تحديداً للشركات التي تمتلك سلاسل توريد كبيرة. وفقاً لمعيار IFRS S1، ينبغي الإفصاح عن مخاطر سلسلة التوريد (مثل انتهاكات حقوق العمال أو التأثيرات البيئية) إذا كانت مخاطر كبيرة.	المعيار (IFRS S1) (عام - سلسلة التوريد) GRI 414: التقييم الاجتماعي للمورد GRI 308: التقييم البيئي للمورد	الهدف الثامن - العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف الثاني عشر - الاستهلاك والإنتاج المسؤولان الهدف السادس عشر - السلام والعدل والمؤسسات القوية	تزداد أهمية هذا المقياس في ظل اعتماد الكويت الكبير على استيراد السلع والخدمات. إن ضمان التزام الموردين (غالباً من خارج البلاد) بالممارسات الأخلاقية أمر بالغ الأهمية لتجنب الفضائح (مثل المصانع الاستغلالية أو التلوث البيئي) التي قد تؤثر على سمعة الشركة. على سبيل المثال، قد تُلزم شركات التجزئة والمقاولات في الكويت المقاولين بالالتزام بقواعد السلامة والعمل. ويُظهر هذا المقياس للمستثمرين أن الشركة تنقل قيم الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية إلى ما وراء حدودها المباشرة. وهو مؤشر على إدارة مخاطر قوية في سياق سلسلة التوريد العالمية.
الأخلاق المهنية ومكافحة الفساد	هل لدى الشركة سياسة رسمية للأخلاقيات و/أو مكافحة الفساد؟ (نعم/لا)، وإذا كانت الإجابة نعم، فما نسبة الموظفين الذين حصلوا رسمياً على شهادة الامتثال لها (مثلاً من خلال تلقي تدريب ما، أو التوقيع السنوي على سياسة الشركة).	نعم - يتعين على الشركات الالتزام بقوانين مكافحة الفساد في الكويت، ومن المتوقع أن تكشف عن جهودها الداخلية للامتثال للمعايير الأخلاقية. ويدعو المعيار (IFRS S1) إلى الإفصاح عن كيفية إدارة الشركات للمخاطر التي تقوض الحوكمة مثل الفساد.	المعيار (IFRS S1) (عام - الحوكمة) GRI 205: مكافحة الفساد. GRI 2-23: الالتزامات الخاصة بالسياسة.	الهدف السادس عشر - السلام والعدل والمؤسسات القوية	مقياس بالغ الأهمية لتعزيز ثقة المستثمرين. أُنشئت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بموجب القانون رقم 2 لسنة 2016، والذي تم تعديله مؤخراً بموجب المرسوم بقانون رقم 69 لسنة 2025. وقد تمت صياغة هذا المرسوم استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. الشركات التي تمتلك سياسات أخلاقية واضحة وبرامج تدريبية تُظهر ثقافة النزاهة. ويتماشى ذلك مع التزام الكويت بتحسين ترتيبها في مؤشر مدركات الفساد وتعزيز بيئة أعمال عادلة.
خصوصية البيانات وأمن المعلومات	1. السياسات والإجراءات المعمول بها لإدارة مخاطر خصوصية البيانات والأمن السيبراني. 2. عدد حالات انتهاك البيانات المؤكدة، إن وجدت، وتأثيرها. 3. تدريب الموظفين على حماية البيانات وزيادة الوعي بأمن المعلومات. 4. الشهادات أو المعايير المعتمدة (مثل ISO/IEC 27001). **5.** مراقبة حوكمة أمن المعلومات على مستوى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.	يعكس هذا المقياس نهج الشركة في حماية بيانات العملاء والموظفين وأصحاب المصلحة من الوصول غير المصرح به، أو الانتهاكات، أو الاستخدام غير السليم. ويشمل هياكل الحوكمة والسياسات والأنظمة المعتمدة لضمان الأمن السيبراني وقدرة إدارة المعلومات على الصمود أمام المخاطر.	المعيار (IFRS S1) (عام - الحوكمة/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) GRI 418: خصوصية العميل.	الهدف التاسع - الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية الهدف السادس عشر - السلام والعدل والمؤسسات القوية	مع تسارع التحول الرقمي في سوق رأس المال الكويتي، تصبح حماية البيانات وتعزيز القدرة على الصمود أمام الهجمات الإلكترونية أمرين بالغَي الأهمية لاستمرارية الأعمال وكسب ثقة أصحاب المصلحة. وتُشجِّع الشركات على تبني أطر معتمدة للأمن السيبراني، وضمان دمج حماية البيانات ضمن أنظمة الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر، بما يتماشى مع لوائح هيئة أسواق المال، والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات.

مقاييس الاستدامة الموصى بها (تتمة)

المقياس	الوصف	إرشادات الإفصاح	معيارGRI ذو الصلة	هدف التنمية المستدامة ذو الصلة	السياق المحلي والأهمية
التحقق الخارجي من بيانات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية	هل يتم التحقق من معلومات الاستدامة التي تفصح عنها الشركة بمعرفة طرف ثالث مستقل؟ (نعم/لا). يمكن أن تشمل عملية التحقق تدقيق مقاييس محددة (مثل انبعاثات الغازات الدفيئة) أو مراجعة التقرير بالكامل. ويُعد ذلك من أفضل الممارسات الموصى بها).	(مقياس غير إلزامي). لا توجد لوائح تُلزم الشركات بالتحقق الخارجي من تقارير الحوكمة والمسؤولية الإجتماعية والبيئية. وتُوصى الشركات بضرورة إجراء هذه العملية بمجرد أن تكتمل عملية إعداد تقارير الاستدامة لديها.	المعيار (IFRS S1) (عام - جودة المعلومات) GRI 2-5: التحقق الخارجي.	الهدف الثاني عشر - الاستهلاك والإنتاج المسؤولان الهدف السادس عشر - السلام والعدل والمؤسسات القوية الهدف السابع عشر - عقد الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	يعزز هذا المقياس المصداقية. لا يزال الاعتماد على التحقق من طرف ثالث تدبيراً جديداً في تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في الكويت، لكنه أمر متوقع من بعض المستثمرين والدائنين الدوليين لضمان موثوقية البيانات. ومع بدء الشركات في الإبلاغ عن جوانب الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، سيكون التحقق ميزة تميز الشركات الرائدة (على سبيل المثال، بنك يتحقق من بيانات بصمته الكربونية). ويتماشى ذلك مع التوجهات العالمية (مثل توجيه الاتحاد الأوروبي لإعداد تقارير عن استدامة الشركات) لجمع معلومات مؤكدة عن الاستدامة. ومن شأن اعتماد عمليات التحقق الخارجي مبكراً أن يهيئ الشركات للامتثال للوائح المستقبلية. ويعزز ثقة أصحاب المصلحة في دقة البيانات المبلغة حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الحيوية (مثل الانبعاثات أو التنوع)، والتأكد من خلوها من "التمويه الأخضر".

ملاحظة: غالباً ما تشير مراجع معايير المبادرة العالمية للتقارير في مقاييس الحوكمة إلى المعيار102 GRI (الإفصاحات العامة) المتعلق بهيكل الحوكمة والسياسات، والمعيار205/GRI 206 المتعلق بمكافحة الفساد، والمعيار GRI 418 المتعلق بحماية خصوصية البيانات، وما إلى ذلك. وتُوصي الشركات بالرجوع إلى قواعد ولوائح الحوكمة في دولة الكويت للحصول على تفاصيل حول تكوين مجلس الإدارة وحقوق المساهمين.

نقطة مهمة:

المقاييس المذكورة أعلاه هي مبادئ توجيهية عامة، وتختلف أهمية كل مقياس من شركة لأخرى. كما ينبغي على الشركات إجراء تقييم الأهمية النسبية لتحديد أي من هذه المقاييس هي الأكثر صلة بأعمالها وبأصحاب المصالح لديها. وعلى الشركات إعداد تقارير منظمة ودقيقة عن المقاييس التي أثبت التقييم أنها مهمة.

في حال تبين أن أحد المقاييس غير مهم أو غير قابل للتطبيق، يجوز أن تختار الشركات عدم الإبلاغ عنه. ومن الممارسات الجيدة في هذه الحالة، تقديم تفسير موجز لعدم الإبلاغ (خاصةً إذا توقع أصحاب المصالح تلقي تقرير عنه). فيمكن مثلاً أن تصدر شركة ما البيان التالي: "لن نقوم بالإبلاغ عن مقياس استهلاك المياه لأن عملياتنا تقتصر على المكاتب، واستخدامنا للمياه ضئيل مقارنةً بالتأثيرات البيئية الأخرى. ولكننا رغم ذلك، نتابع استهلاك المياه داخل مقرات الشركة، ونعتبر الماء قضية منخفضة الأهمية".

تساعد هذه الشفافية في الحفاظ على المصداقية.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن هذه المقاييس تعتبر نقطة انطلاق متوازنة، فقد تجد الشركات العاملة في بعض القطاعات ضرورة في استكمالها بمقاييس خاصة بالقطاع. ولا يتناول هذا الدليل قطاعاً معيناً، ولكن على سبيل المثال:

- قد تضيف البنوك مقاييس تتعلق بالإقراض المسؤول ورضا العملاء.
- قد تضيف شركات النفط والغاز مقاييس تتعلق بكثافة الاحتراق، أو حجم انسكاب النفط، أو كثافة الكربون في الاحتياطي.
- قد تتبع شركات الاتصالات مقاييس تتعلق بالإدماج الرقمي أو حوادث اختراق أمن البيانات.
- قد تعد شركات التطوير العقاري تقارير عن مقاييس تتعلق بشهادات المباني الخضراء أو كثافة الطاقة المستخدمة لكل متر مربع.

عند إدراج مثل هذه المقاييس الإضافية، يُمكن الاستناد إلى أطر عمل مثل مجلس معايير محاسبة الاستدامة، التي توفّر إرشادات حول مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بكل قطاع، أو من خلال المقارنة المرجعية مع الأقران.

ومع تطور عملية إعداد تقارير الاستدامة، أصبح لزاماً على الشركات أن تستعد لتحديث مجموعة المقاييس التي تفصح عنها. فقد تُدخل المعايير العالمية - مثل معايير مجلس المعايير الدولية للاستدامة - مقاييس جديدة أو تُعدل تعريفات المقاييس الحالية.

ومن المقرر أن تُحدث بورصة الكويت هذا الدليل عند الحاجة، ونُوصي الشركات بمتابعة التطورات الدولية ومواكبتها بشكل استباقي.

الإرشادات النسبية للشركات الناشئة

سوق الشركات الناشئة هو سوق متخصص ضمن البورصة يهدف إلى دعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يوفّر لها فرصة الحصول على تمويل من خلال طرح أسهمها للمستثمرين.

تدرك بورصة الكويت أن الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة حديثاً قد تواجه قيوداً في الموارد المتعلقة بجمع بيانات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية والإفصاح عنها. ومن غير المتوقع أن تُصدر كل شركة على الفور تقريراً شاملاً يتضمّن جميع المقاييس، بل المطلوب هو أن تتخذ كل شركة، مهما كان حجمها، خطواتٍ ملموسة ومناسبة لسياقها.

ونقدّم الإرشادات المبسّطة التالية لمساعدة الشركات الناشئة على البدء في إعداد تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية بطريقة تتناسب مع قدراتها:

- **البدء بالأساسيات:** ينبغي أن تركز الشركات الصغيرة والمتوسطة في البداية على مجموعة أساسية من موضوعات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية الأكثر ارتباطاً بطبيعة أعمالها والأسهل في جمع بياناتها. وغالباً ما تُعد الإفصاحات ذات الصلة بالحوكمة وشؤون العاملين نقطة انطلاق جيدة.

  ويمكن للشركات الصغيرة الإفصاح عن ممارسات الحوكمة التي تتبعها (هيكل مجلس الإدارة، والسياسات الأخلاقية)، وعن المقاييس الأساسية المتعلقة بالقوة العاملة لديها (عدد الموظفين، والتنوع بين الجنسين، ومعدل حركة الموظفين).

  هذه المقاييس عادةً ما تكون مهمة لأي نشاط تجاري ولا تتطلب أنظمة معقدة لإعداد تقارير عنها. ويساعد البدء بهذه الأساسيات في وضع أساساً متينًا للعمل ويُظهر الالتزام. ومع توافر الموارد، يمكن التوسع تدريجياً لإضافة مقاييس بيئية مثل استهلاك الطاقة، ومقاييس اجتماعية بسيطة مثل المبادرات المجتمعية.

- **اتباع نهج تدريجي:** من الممارسات المثالية أن تعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة نهجاً مرحلياً في إعداد تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية. في المرحلة الأولى، قد تنشر الشركة بياناً موجزاً عن موضوعات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، أو تخصص بضع صفحات في التقرير السنوي للسياسات التي تطبقها والأوصاف النوعية، إلى جانب عدد محدود من المقاييس الكمية.

  في المرحلة الثانية، يمكن إضافة المزيد من المقاييس من هذا الدليل، ووضع بعض الأهداف، وتقديم سرد منظم.

  وبحلول المرحلة الثالثة، يمكن للشركة الصغيرة أو المتوسطة العمل نحو إعداد تقرير استدامة متكامل ومتوافق مع معايير المبادرة العالمية للتقارير أو معايير مجلس المعايير الدولية للاستدامة)، ولكن بحجم يتناسب مع قدراتها.

  يتيح هذا النهج المرحلي التعلم التدريجي ودمج ممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية دون إرهاق الشركات. ومن الأفضل الإفصاح عن عدد محدود من المعلومات بشكل موثوق بدلاً من الالتزام المفرط وإنتاج بيانات ضعيفة الجودة.

- **الاستفادة من الأدوات والمنصّات المتاحة:** يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من قوالب إعداد تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، أو ورش العمل، أو المنصّات الإلكترونية التي تقدّمها المجموعات الصناعية، أو البورصات، أو بعض مبادرات مثل مبادرة البورصات المستدامة.

  تُسهّل هذه الموارد العملية من خلال توفير قوالب جاهزة لمؤشرات الأداء الرئيسية أو برامج تسمح للشركة بإدخال البيانات وتوليد الرسوم البيانية تلقائياً. وإذا بدت الأطر الدولية معقّدة، يمكن التركيز على أوجه التداخل بينها وبين الامتثال التنظيمي أو الممارسات القائمة بالفعل. فقد تكون تقارير الصحة والسلامة جاهزة مسبقاً لتقديمها إلى الجهات التنظيمية المعنية بشؤون العاملين، أو تتبع استهلاك الطاقة لأغراض حساب التكلفة. ويمكن استخدام هذه البيانات أيضاً كإفصاحات عن موضوعات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

  كما يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من أي تقارير حوكمة مثل تقرير الحوكمة السنوي المطلوب من هيئة أسواق المال، واستخراج المعلومات ذات الصلة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية لمشاركتها على نطاق أشمل.

وتقدّم بعض البورصات عالمياً بطاقات أداء أو أدوات للتقييم الذاتي تساعد الجهات المصدرة الأصغر حجماً على قياس مستوى إفصاحها عن ممارسات المعلومات ذات الصلة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية وتحديد الفجوات. ومع تطوّر المنظومة، قد توفر بورصة الكويت مثل هذه الأدوات أو الإشارة إليها في وقتٍ لاحق.

- **التركيز على الإجـراءات عالية الأثر منخفضة التكلفة:** ينبغي أن تحدد الشركات الصغيرة والمتوسطة إجراءات تحسين ممـارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية أو الإفصاحات ذات الصلة التي تحقق "أكبر أثر مقابل أقل تكلفة". فعلى سبيل المثال، لا يكلف وضع سياسة بيئية أساسية أو مدوّنة سلوك أخلاقية الكثير، ولكنه يعزّز ثقة أصحاب المصالح بشكل ملحوظ.

أما بالنسبة للمقاييس، فقد يكون تتبّع استهلاك الكهرباء وتكلفتها أمراً روتينياً بالفعل، وتقدير انبعاثات الغازات الدفيئة بناءً على ذلك باستخدام عوامل معيارية بسهولة نسبياً، مما يوفر مقياساً بيئياً أساسياً.

يُمكن أن تتابع الشركات مدى رضا موظفيها أو معدلات حركتهم بشكل غير رسمي، ويُمكن إضفاء الطابع الرسمي على هذه المتابعة وتحويلها إلى مقياس رسمي. وفي المقابل، قد تكون المهام المعقّدة - مثل حصر كامل انبعاثات الكربون من النطاق الثالث أو إعداد تقرير مفصّل وفقاً لمعايير المبادرة العالمية - أمراً مرهِقاً للغاية في المراحل الأولى، ويُمكن تأجيل هذه الخطوة حتى تنمو الشركة أو إذا طلبها المستثمرون تحديداً.

ومن خلال التركيز على تحقيق النتائج السهلة والسريعة، يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة تعبئة قوالب إفصاحات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية بمحتوى جوهري وذي قيمة في وقت قصير.

شرح الأداء وتحديد سياقه: عندما تفصح الشركات الصغيرة والمتوسطة عن المقاييس، عليها تقديم تعليق موجز يساعد الأطراف الخارجية على تفسير النتائج، خاصةً إذا كانت الأرقام صغيرة أو متقلبة. على سبيل المثال، إذا كانت انبعاثات الشركة الصغيرة أو المتوسطة التي تصدر الانبعاثات منخفضة، فيمكنها تسليط الضوء على ذلك.

وإذا كان معدل حركة الموظفين مرتفعاً في سنة ما بسبب التوسّع في الأنشطة، واستبدال بعض الموظفين، ينبغي ذكر هذا السياق، حيث أن التفسيرات الواضحة تبني الثقة وتعزّز الفهم. وفي حال اختارت إحدى الشركات الصغيرة أو المتوسطة عدم الإفصاح عن بعض المؤشرات المقترحة في المراحل الأولى، يُمكن إضافة ملاحظة بسيطة مثل: "المقياس" غير قابل للتطبيق حالياً أو يتعذر تتبعه نظراً لحجم الشركة، وسنعيد النظر فيه مستقبلاً". غالباً ما يقدّر أصحاب المصالح هذا النوع من الشفافية ووضوح الإطار الزمني.

- **الاستفادة من التحقق التناسبي ومنح الشهادات:** قد تكون إجـراءات التحقق الخارجي الكاملة مكلفة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة. لذلك يمكنها اللجوء إلى طرق ميسورة التكلفة للتحقق من صحة بيانات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

قد يشمل ذلك استخدام شهادات الأيزو كبديل مناسب مثل الحصول على شهادة الأيـزو 14001 لنظم الإدارة البيئية، أو الأيزو 45001 لنظم الصحة والسلامة المهنية التي تؤكد لأصحاب المصالح بشكلٍ غير مباشر بأن بعض العمليات تلتزم بمعايير محددة، أو المشاركة في برامج المقارنة المرجعية للقطاع المعني، حيث تتم مراجعة البيانات بشكل عام.

كما تتعاون بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة مع جامعات محلية أو استشاريين مستقلين لإجراء التحقق لمرة واحدة من بعض البيانات الأساسية، بدلاً من إجراء عملية تدقيق شاملة. كذلك، قد توفر الحلول الرقمية ومنصات الحوسبة السحابية أدوات فحص مدمجة أو تحليلات تساعد في اكتشاف أي تناقضات في البيانات.

العنصر الرئيس هنا هو دقـة البيانات واتساقها عبر السنوات. بمعنى أنه إذا لاحظت الشركة الصغيرة أو المتوسطة حدوث تغيّرات كبيرة في الأرقام، فعليها إعادة التحقق منها. ومع نمو حجم أعمال الشركة، يمكنها النظر لاحقاً في إجراء تحقق أكثر رسمية من المقاييس الرئيسية لتعزيز المصداقية.

الإرشادات النسبية للشركات الناشئة (تتمة)

- **التواصل غير الرسمي مع الأقران والمستثمرين:** إذا بدا إعداد التقارير الرسمية للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية أمراً صعباً ومعقداً، يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة التواصل بشأن موضوعات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية عبر الحوار المباشر.

فعند تقييم الشركات الصغيرة أو المتوسطة أو الشركات الناشئة الجديدة، يقدّر العديد من المستثمرين المؤسسيين إجراء محادثات صادقة حول التحديات والخطط المتعلقة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

ويمكن للشركة الصغيرة أو المتوسطة أن تبدأ بإضافة قسم مختصر عن الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في عروضها التقديمية أمام المستثمرين، أو على مواقعها الإلكترونية.

ويُمكن أن تساعد تعقيبات وملاحظات الفئات التي تستهدفها هذه الشركات في تحديد الأولويات. ويعدّ التعلّم من الأقران مفيداً أيضاً، فمراجعة ما تدرجه شركات مشابهة في الحجم (مثل تلك المدرجة في السوق "الأول" أو السوق "الرئيسي" في بورصة الكويت أو العاملة في نفس القطاع) في تقاريرها يمكن أن يوفر قالباً تستخدمه الشركات الأخرى. وغالباً ما تُنشئ شركة أو شركتان صغيرتان أو متوسطتان متقدمتان قالباً تستخدمه الشركات الأخرى.

وتشجع بورصة الكويت الشركات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في الدورات التدريبية أو جلسات المعرفة حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية التي تستضيفها هي أو شركات أخرى، إذ تساعد هذه الجلسات على تبسيط المفاهيم وربط الشركات بالخبراء الذين يقدمون لها الدعم.

الهدف بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة هو تبني قضايا الحوكمة والمسؤولية البيئية والاجتماعية مبكراً وبطريقة قابلة للإدارة، فقد لا تخصص الشركة الصغيرة موظفين للاستدامة، ولكن عادةً ما يقوم شخص في قسم المالية، أو في قسم علاقات المستثمرين، أو إدارة العمليات، بأداء هذا الدور بدوام جزئي.

يمكن تعديل توصيات هذا الدليل وتطبيقها بما يتناسب مع حجم الشركة وقدراتها، فقد تبدأ الشركة الصغيرة أو المتوسطة بالإفصاح عن نحو 5 إلى 10 مقاييس رئيسية وعدد قليل من السياسات في السنة الأولى، ثم توسع نطاق الإبلاغ تدريجياً مع تزايد قدرتها التشغيلية. ويُقصد بالتناسب هنا أن تكون درجة التفاصيل ونطاق الموضوعات متناسبة مع حجم الشركة ومستوى تعرضها للمخاطر.

هذا ويجب ألا تتجاهل الشركات الصغيرة والمتوسطة موضوعات الحوكمة والمسؤولية البيئية والاجتماعية تماماً، حيث يرفع المستثمرون والجهات التنظيمية المعايير لجميع الشركات. وإذا بدأت الشركة الصغيرة أو المتوسطة نشاطها على نطاق صغير ولكن بدأت على الفور، فيمكنها تجنّب التأخر ووضع نفسها كشركة مسؤولة وبعيدة النظر، مما يساعد على جذب الاستثمارات، والوصول إلى أسواق جديدة (تتطلب العديد من سلاسل التوريد الآن معلومات عن الحوكمة والمسؤولية البيئية والاجتماعية حتى من صغار الموردين)، وتعزيز العلامة التجارية.

البيان الختامي

يهدف دليل إعداد تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية إلى أن يكون أداة عملية تدعم الشركات المدرجة في بدء مسيرتها في مجال الاستدامة أو تطويرها، انطلاقاً من إدراك البورصة بأن الاستدامة نهج مستمر يتطور بمرور الوقت. ومن خلال مواءمة الإفصاحات مع المعايير الدولية والأولويات الوطنية، تتمكن الشركات من إعداد تقارير ذات قيمة حقيقية تلبي تطلعات المستثمرين والجهات التنظيمية والمجتمع على حد سواء. كما تُعد الشفافية في عرض ممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية عاملاً محورياً في بناء الثقة وترسيخ المصداقية، بما يجعلها أصلاً استراتيجياً لأي شركة تسعى إلى تحقيق نجاح مستدام على المدى الطويل.

عليك مراعاة المبادئ العامة التالية عند تطبيق الإرشادات الواردة في هذا الدليل:

- **الأهمية النسبية:** التركيز على القضايا الأكثر أهمية لأعمالك ولأصحاب المصالح

- **الوضوح:** تقديم المعلومات بطريقة واضحة ومتوازنة، وشرح سياق بياناتك (أي "السبب" وراء الأرقام المذكورة) ليتمكن القراء من فهم التحديات والتقدم المحرز.

- **قابلية المقارنة:** استخدم تعريفات وطرق حساب معيارية بحيث يمكن مقارنة بياناتك مع الشركات النظيرة أو بيانات السنوات السابقة. اتساق البيانات عبر الزمن فيما يتعلق بما يتم الإبلاغ عنه وكيفية الإبلاغ عنه أمر أساسي، مع السماح بتحسين المقاييس تدريجياً مع تطور الأداء.

- **النزاهة:** التأكد من دقة وصحة المعلومات الواردة في التقارير. وإذا لم يتم تحقيق مقياس أو مؤشر ما، فمن الأفضل الإقرار بذلك، وبيان الخطوات التصحيحية بدلاً من حذف المعلومة أو تحريفها. فالتقارير الموثوقة تعزز الانضباط الداخلي للإدارة وتبني سمعة جيدة لدى الأطراف الخارجية.

- **التحسين المستمر:** استخدم عملية الإبلاغ كحلقة لتلقي التعقيبات والملاحظات. وينبغي أن تُفيد الرؤى المستخلصة من قياس أداء الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية والإفصاح عنه في توجيه استراتيجية الشركة نحو تحسين أهدافها. ومع مرور الوقت، يلزم وضع أهداف أكثر طموحاً (في مجالات مثل خفض الانبعاثات، والتنوع، والاستثمار المجتمعي) والإبلاغ عن التقدم المحرز. نُوصي بالإشادة بالإنجازات، والوضوح بشأن التحديات أو العقبات.

- **المواءمة مع الاستراتيجية:** ينبغي أن تعكس تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية ما تقوم به الشركة فعلياً وليس فقط ما تعلن عنه. تأكد من التوافق بين المقاييس المبلَّغ عنها والمبادرات الاستراتيجية الفعلية. على سبيل المثال، إذا كان تقليل الانبعاثات الكربونية أولوية معلنة، فإن وجود بيانات وأهداف وهيكلة حوكمة حول الانبعاثات في تقريرك يؤكد أن هذا الهدف مدمج بالفعل في عملية اتخاذ القرار.

تواصل بورصة الكويت دعم جهات الإصدار في هذا المجال المتطور بما يسهم في ترسيخ ممارسات الاستدامة وتعزيز جودة الإفصاح. ومن المقرر إجراء مراجعة دورية لهذا الدليل وتحديثه بشكل منتظم ليواكب أحدث التطورات، بما في ذلك معايير مجلس المعايير الدولية للاستدامة والموضوعات الناشئة مثل الإفصاح عن الطبيعة، وقياس الأثر الاجتماعي، وذلك لضمان قدرة سوق المال الكويتي على مجاراة أفضل الممارسات العالمية.

كما تُشجع البورصة الشركات المدرجة على تقديم ملاحظاتها وتعقيباتها ومشاركة تجاربها بما يتيح للشركات الاستفادة من تبادل الخبرات والتعلّم من الأقران.

ومن خلال تبني الإفصاح عن الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، تتمكن الشركات من تلبية المتطلبات التنظيمية وتعزيز تنافسيتها عبر تحسين الوصول إلى رأس المال وزيادة ثقة المستثمرين وتقوية قدرتها على إدارة المخاطر والارتقاء بسمعتها المؤسسية.

وبذلك تسهم الشركات المدرجة في دعم الأهداف الشاملة للتنمية الاقتصادية المستدامة في الكويت وعلى المستوى العالمي، حيث يعكس نجاحها أداءً مالياً متيناً مدعوماً بممارسات مسؤولة وحوكمة رشيدة، بما يضمن قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصالح ويعزز مرونة الاقتصاد الوطني.

المراجع:

1.رؤية دولة الكويت عام 2035 - newkuwait.gov.kw.

2.مبادرة البورصات المستدامة - الموقع الإلكتروني الرسمي - (sseinitiative.org).

3.الاتحاد الدولي للبورصات - الدليل الإرشادي لإعداد تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، يونيو 2018 (exchanges.org-world).

4.المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - IFRS S1: المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلّقة بالاستدامة، IFRS S2: الإفصاحات المتعلّقة بالمناخ (ifrs.org)).

5.معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير - المستودع الرسمي (globalreporting.org).

6.معايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة - المقاييس الخاصة بكل قطاع (sasb.org).

7.فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ - التقرير النهائي للتوصيات (tcfd.org-fsb).

8.أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة - الإطار الرسمي للأمم المتحدة (sdgs.un.org).

9.الميثاق العالمي للأمم المتحدة - المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة (unglobalcompact.org).

10.مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون - المنصة الرسمية للإفصاح (cdp.net).

11.إطار إعداد التقارير المتكاملة - المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (integratedreporting.org).

12.هيئة أسواق المال الكويتية - القرار رقم (136) لسنة (2022): الكتاب الثاني عشر، المادة (1-17-3): القانون رقم (7) لسنة (2010) (cma.gov.kw).

13.كتاب قواعد بورصة الكويت - https://www.boursakuwait.com.kw/en/kuwait/rulebook-regulations/boursa

14.الهيئة العامة للبيئة الكويتية - اللوائح البيئية الوطنية (epa.org.kw).

15.الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) - القانون رقم (2) لسنة (2016) بشأن مكافحة الفساد (nazaha.gov.kw).

16.الهيئة العامة للقوى العاملة - التوظيف الوطني - https://www.manpower.gov.kw

17.قانون العمل الكويتي - https://www.manpower.gov.kw/docs/LaborLaw/E_LaborLaw.pdf.

18.بروتوكول تقدير انبعاثات الغازات الدفيئة - معيار المحاسبة والإبلاغ للمؤسسي (ghgprotocol.org).

19.معيار الأيزو 14001 - نظم الإدارة البيئية (iso.org).

20.معيار الأيزو 45001 - نظم إدارة الصحة والسلامة المهنية (iso.org).

21.معيار الأيزو 50001 - نظم إدارة الطاقة (iso.org).

22.الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات - لائحة حماية خصوصية البيانات (citra.gov.kw).

23.مبادرة صناديق الثروة السيادية لكوكب واحد - الموقع الرسمي (oneplanetswfs.org).

24.تحالف غلاسكو المالي من أجل صافي انبعاثات صفري - التزامات القطاع المالي نحو صافي انبعاثات صفري (gfanx.org).

25.توجيه الاتحاد الأوروبي للإبلاغ عن الاستدامة المؤسسية - المفوضية الأوروبية (ec.europa.eu).

(ملاحظة: تضمُّ المراجع أعلاه كلاً من المصادر المُشار إليها في الدليل، إلى جانب مصادر إضافية استُخدمت لتعزيز هذا الإصدار المُحدَّث. وقد تم إدراجها لإتاحة مزيد من الاطلاع وللتحقق من المفاهيم التي جرت مناقشتها).

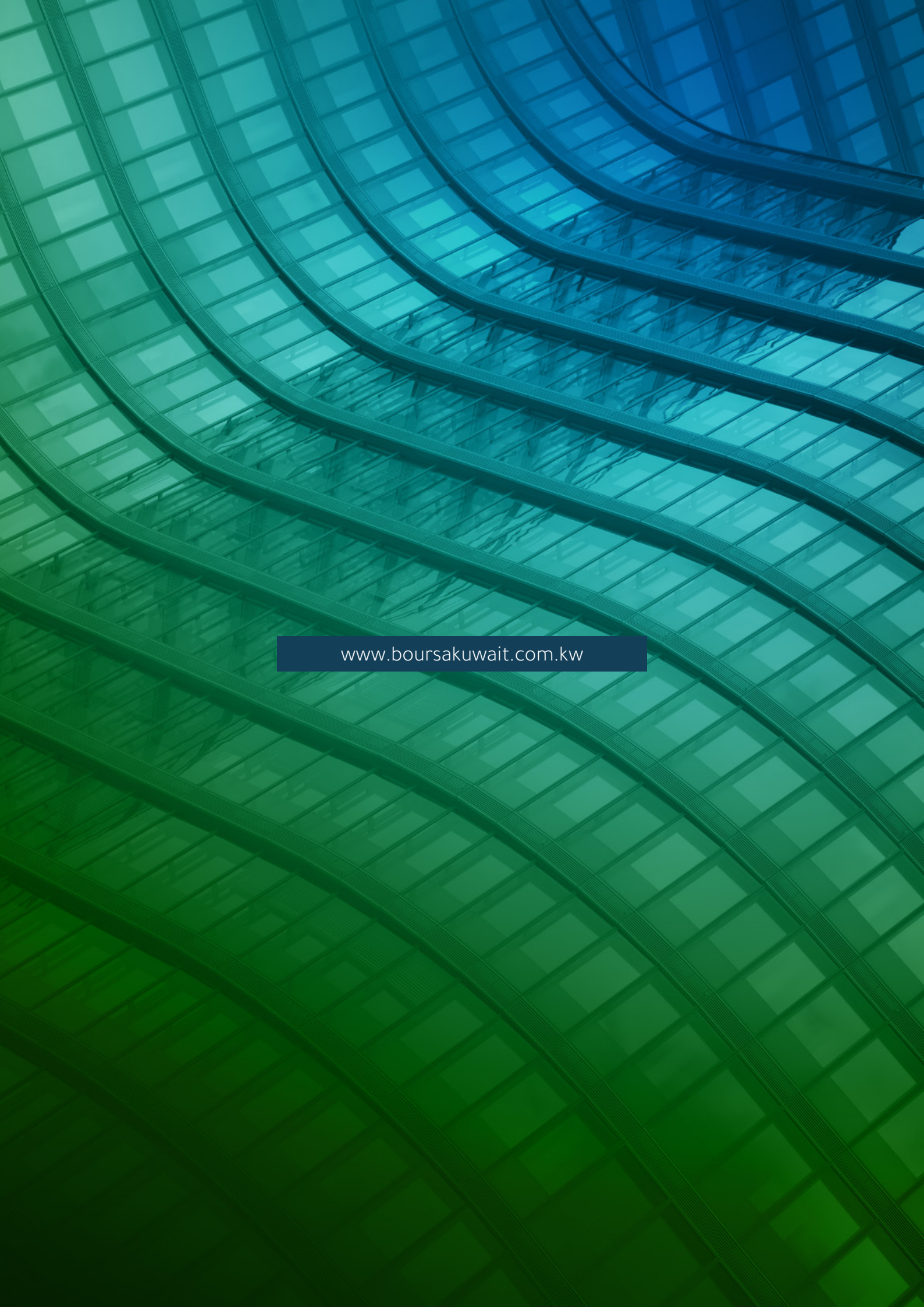
www.boursakuwait.com.kw